كتاب (الجمل في النَّحو المنسوب للخليل بن أحمد)
ملامح النَّحو الكوفيّ فيه وحقيقة نسبته
الجزء الثاني(*)

أ.د. محمد عبد الفتاح العمراوي
كلية دار العلوم
جامعة القاهرة

المُلخَّص:

كتاب (الجمل في النحو) تأرجحت نسبته– منذ النّصف الأول من القرن الخامس الهجري– بين الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) وابن شقير(ت٣١٧هـ). وبعرض الكتاب على نحو الخليل تبيَّن خطأ نسبته إليه، وهي نتيجة الجزء الأول من هذا البحث. أمَّا حقيقة النّسبة إلى (ابن شقير) فيتناولها هذا البحث، الذي يُعدُّ مكمِّلا للبحث السَّابق. وابن شقير نحويٌّ بغداديٌّ، جمع بين مذهب الكوفيين والبصريين. وغلَّب المذهب الكوفيَّ وتعصَّب له؛ لذلك فظهور ملامح النَّحو الكوفيّ وغلَبتها على مادّة الكتاب ترجّح النّسبة إلى (ابن شقير)، وفي الوقت نفسه تؤكد عدم النّسبة إلى الخليل الذي يعدُّه النُّحاة والباحثون رأسَ الاتّجاه البصري، وإليه يرجع الفضل في تأصيل هذا الاتجاه؛ لذا ليس من المقبول أنْ ينسب إليه كتاب يغلب عليه الطابَع الكوفيّ.

مقدِّمــة:

تناولــتْ هذه الدّراسـة قضـيتين همـا: ملامح النّحـو الكـوفيّ في الكتـاب التي تتضـح فيها الآراءُ الكوفيّة الصّريحة، والمصطلحات الكوفيّة الغالبـة في الكتاب. وكذلك حقيقة النّسـبة إلى (ابن شـقير). ولضـيـاع مؤلفاته وآرائه النّحوية سـلكت الدّراسـة طريقـة غـير مباشـرة؛ وهي البحث عن علاقة كتاب الجمل وما كتبه النُّحاة في عصـر (ابن شـقير)، فالمؤلفـات التي تنتمي إلى عصـر واحد تجمعها علاقات وأوجه شـبه، وتطبع بطابع عصرها.

وشملت الدّراسـة مبحثين؛ الأوّل تناولت فيه ملامـح النّحو الكـوفيّ في الكتـاب منْ خلال المصـطلحات الكوفيّـة، والآراء الكوفيّة. وفي المبحـث الثـاني: بحثـت عَلاقة كتـاب الجمل بما كتبـه النّحاة في عصر (ابن شـقير) منْ حيث العَلاقـة بـين الكتـاب وكتـاب (الجمـل في النّحو) للزّجاجي، وكذلك دراسـة العَلاقة بين الكتاب وكتاب (شرح القصـائد السّبع الطوال الجاهليات) لأبي بكر بن الأنباري.

المبحث الأول
ملامح النّحو الكوفي في الكتاب

يبدو لقـاريء كتاب (الجمـل في النّحو) الذي ينسـب للخليل بـن أحمـد؛ أنّه ينـدرج تحت مؤلفـات النّحـو الكوفيّ القليلـة التي نجتْ من الضّـياع مثل: معاني القـرآن للفـرّاء، ومجالس ثعلب، وشرح القصـائد السّـبع الطّـوال لأبي بكربـنْ الأنبـاري، وسيتضـح هـذا الأمـر في ملمحين اثنين هما: المصطلحاتُ والآراء.

أولاً: المصطلحاتُ الكوفيّة:

في إطار التمييز بين النّحو البصري والنحو الكوفي تأخـذ المصـطلحاتُ جانبـا مهمّـا، وإذا كان الأوّل أسـبق في النّشْـأَة؛ فإنّ الثـاني كان يعْمِد إلى المخالفـة في هـذا الجانـب. والحديـث عنْ المصـطلحات لا يخلو منْ حديث عن الآراء في كثـير من الأحيان، وهي غالبا تمثّل واجهة لرأي معيَّن. وسـيحاول البحثُ إبرازَ المصـطلحات الكوفيّة الخالصـة التي ميّـزتْ كتاب الجُمَل في النّحو المنسـوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، بعيدا –قدْر الإمكان– عنْ تفصـيل الآراء حتى يأتي موضعها من الدّراسة.

١. الصّرف:

الصّرف له مفهوم اصـطلاحيٌّ لـدى الكوفيين أوضـحه الفرّاء في تناوله لقولـه تعالى: ﴿ وَلَا

تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾(البقرة:٤٢)، فقال: «إنْ شئت جعلتَ وتكتموا في موضع جزْم تريد به: ولا تلبسوا ... ولا تكتموا ... وإنْ شئتَ جعلتَ هذه الأحرفَ المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويّون من الصَّرف، وإنْ قلت: وما الصَّرف؟ قلت: أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها؛ فإذا كان كذلك فهو الصَّرف، كقول الشّاعر أبي الأسود الدؤلي (الكامل):

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأتي مثلَهُ

عارٌ عَلَيْكَ إذا فعلتَ عظيمُ

ألا ترى أنّه لا يجوز إعادة (لا) في تأتي مثله؛ فلذلك سمّي صرفا؛ إذْ كان معطوفا ولم يستقم أنْ يعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء... قولهم: لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلَكَ ولو خُلِّيتَ ورأيَك لضَلَلْتَ، لما لم يجز في الثاني أنْ نقول: لو تُرِكْتَ وتُرك رأيُك لضَلَلْت تهيّبوا أنْ يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله»[1]. والصَّرف كما يوضّحه الفرّاء في هذه المواضع ومواضعَ أخرى يكون في نوعين من الكلمات هما:

١- الفعلُ المضارعُ المنصوب الواقع بعد أحدِ حروف العطف التالية: واو المعيّة، وفاء السّببية وثمّ، وأو؛ ذلك حين لا يرادُ معنى العطف.

٢- الاسمُ المنصوب بعد واو المعيّة: وهو ما أسماه النّحاة البصريّون فيما بعد (المفعول معه) وهذا الاسم لا يراد فيه معنى العطف أيضا.

ويعني الفرّاء أنّ هذا المصطلح كان معروفاً لدى النُّحاة قبله، ولعلّه يقصد نحاة الكوفة؛ لأنّه لم يَرِدْ في كتاب سيبويه على الرّغم منْ كثرة نقله عنْ شيوخه منْ نحاة البصرة. وقد ذكر النُّحاة فيما بعد أنّه مصطلح كوفيٌّ خالص، وأنّه مرادف لمصطلح (الخلاف)[2]. وعدّه صاحب الجمل وجها منْ وجوه النّصب أسماه (النّصب على الصَّرف)، لكنّه لا يتّفق اتّفاقا تامّاً مع مفهوم المصطلح عند الفرّاء وحكاه النُّحاة المتأخرون عن الكوفيين، وهو يتفق معه في إطلاقه على نصب المضارع بعد واو المعيّة، ويذكر شواهد الفرّاء السّابقة ، لكنّه يخالف المفهوم المتعارف عليه للصَّرف فيما يأتي:

أ. لم يدخل الاسم المنصوب بعد واو المعيّة(المفعول معه) في المصطلح، بل رأى نصبه على فقدان الخافض، وهو ماستوضحه الدّراسة فيما بعد. وكذلك لم يدخل نصب المضارع بعد حروف العطف الأخرى غير واو المعيّة[3].

ب. أُدخلت في مفهوم الصَّرف أسماء منصوبة لم يقُل الفرّاء ولا غيره من الكوفيين دخولها في إطار الصَّرف، يقول: «ومن الصَّرف أيضا قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ (القيامة:٤)، معناه: بلى نقدر، فصرف من

الرَّفع إلى النَّصب، قال الفرزدق (الطويل):

عَلَى قَسمٍ لا أَشْتمُ الدَّهرَ مُسْلِمًا

ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كلامِ

فنصب خارجاً على الصَّرف، معناه: ولا يخرج، فلمّا صرفه نصبه. وقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾(يس: ٥٨)، «نصب قولاً على الصَّرف، أيْ يقولون قولاً»[٤].

ويبدو أنَّ هذا الجانب من الصَّرف قال به بعض الكوفيين قبل الفرّاء الذي يقول: «وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴿٤﴾﴾(القيامة: ٤)، قادرين نصبت على الخروج[٥] منْ نجمع، يريد: بلى نقوى قادرين، وقول الناس: بلى نقدر فلمّا صرفت إلى قادرين نصبت خطأ؛ لأنَّ الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل، ألا ترى أنَّك تقول: أتقوم إلينا، فإنْ حوَّلتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأ أنْ تقول: أقائما أنت إلينا؟ وقد كانوا يحتجُّون بقول الفرزدق السابق (الطويل):

عَلى قَسَمٍ لا أَشْتمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً

ولا خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كلامِ

فقالوا: إنَّما أراد: لا أشتم ولا يخرج، فلمّا صرفها إلى خارج نصبها، وإنّما نصب لأنَّه أراد: عاهدتُ ربّي لا شاتما أحداً ولا خارجاً منْ فيَّ زور كلام وقوله: لا أشتمُ في موضع نصب»[٦].

فالفرَّاء (ت٢٠٧ هـ) يشير إلى رأي صاحب الجمل، ويرى د. محمد إبراهيم عبادة بقول الفرّاء الدَّليل القاطع بنسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد[٧]، لكنْ لا يعقل أنْ يكون هذا رأي الخليل، ويغفل النُّحاة جميعا عنْ نسبته إليه، بل يسكتون عنه إلا الفرّاء. والقول بنسبة الكتاب للخليل اعتمادا على هذا النَّص ليس أولى منْ كونه رأيا كوفيّا قديما وليس للخليل بن أحمد.

ج. الصَّرف عند الفرَّاء معناه عدم استقامة معنى العطف، فيصرف الثاني عن الأوّل أيْ لا يأخذ حكمه، بل ينصب. أمَّا عند صاحب الجمل فإنَّه ليس على هذا المعنى، ويوضّح مفهومه فيقول: «والنّصب بالصَّرف قولهم: لا أركبُ وتمشي، ولا أشبعُ وتجوعَ، معناه: لا أركب وأنتَ تمشي؛ فلمَّا أسقط الكناية، وهي أنت نصب؛ لأنَّه مصروف عنْ جهته»[٨].

وهذا تفسير غريب للصّرف؛ لأنّه ربط النَّصب بسقوط الضَّمير أنت، ومثل هذه الأساليب يرتبط نصب المضارع فيها بشرطين: ألاّ يقصد بالواو العطف، وأنْ تكون الجملة السّابقة لها طلبيّة أو منفيّة، ولا علاقة للنّصب بسقوط الضّمير، وكان الفرّاء محقًّا حين ربط ذلك بعدم استقامة معنى العطف، فهو يشمل الشّرطين معًا.

والصّرف عند صاحب الجمل ليس مقصورًا على النّصب، بل لديه الرّفع على الصّرف،

فيقول: «والرّفع بالصّرف قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾(المدثر: ٦)، قال النّحويون أنّ معناه: ولا تمنن مستكثرًا، فصرف من منصوب إلى مرفوع، ومثله: ثمّ ذرهم في خوضهم يلعبون ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ۝٩١﴾(الأنعام: ٩١)، معناه: ثم ذرهم في خوضهم لاعبين، فصرف من النّصب إلى الرّفع...»[٩]، والرّفع على الصّرف هنا يعني رفع المضارع الذي يقع موقع الحال، ولم أجد من النُّحاة من قال بهذا الرأي أو نقله. ويلاحظ أنّ صاحب الجمل يعرض آراءَ منْ سبقه من النُّحاة. وأغلب الظّن أنّهم نحاة كوفيّون أُهْملتْ آراؤهم؛ لأنّنا لم نجد لهذا النّوع من الرّفع صدى عند سيبويه ولا النُّحاة منْ بعده.

ومن الرّفع على الصّرف أيضا المضارع الذي تحذف معه (أنْ) المصدريّة الناصبة مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ۝٨٣﴾(البقرة: ٨٣)، فهو عنده «مرفوع على الصّرف»[١٠]؛ فمصطلح (الصّرف) الذي استخدمه صاحب الجمل هو مصطلح كوفيٌّ، لكنّه غيّر منْ مفهومه الذي وصلنا عنْ نحاة الكوفة. ويبدو أنّ هذا التغيير لم يلق استحسانا من النُّحاة فتجاهلوه تماما، ولمْ يردْ في كتب النّحو.

٢. القطع:

هذا المصطلح استخدمه الفرّاء بمعنى (الحال)[١١]. واستخدمه صاحب الجمل ليدلّ على نوع منْ أنواع الحال. وهو الحال التي إذا اقترنت بألْ صارت نعتا، يقول: «والنّصب منْ قطع مثل قولك: هذا الرّجل واقفاً، وها أنذا عالما، وكقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾(الأنعام: ١٢٦)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ﴾(النحل: ٥٢)، وكذلك قوله عزّوجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٩١﴾(البقرة: ٩١)، معناه: وله الدّين الواصب، وهو الحقُّ المصدِّق، فلما أسقط الألف واللام نصب على قطع الألف واللام»[١٢]. ويلاحظ أنّ صاحب الجمل أدخلَ في مفهوم القطع ما كان يسمّى عند الكوفيين بالتقريب[١٣]؛ إذْ كانوا يرَوْن أنّ أسماء الإشارة تعمل عمل كانَ في الأمثلة التي ذكرها صاحب الجمل. والقول بأنّ النّصب جاء بسقوط الألف واللام أي بقطعهما منْ الاسم لم يرد عند الفرّاء، بل كان يعني مطلق التنكير في النّعت واختلافه عن المنعوت المعرفة. ولم أجده عند أحد من النُّحاة إلاّ أبا بكر بن الأنباريّ في تناوله لقول امرئ القيس (الطويل):

وُقُوْفاً بِها صَحْبي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ

يَقولونَ: لا تَهلِك أَسَىً وتَجَمَّلِ

فقال: «في الاعتلال لنصب (وقوفا) أربعة أقوال: قال أبو العباس (ثعلب): كان أصحابنا يقولون: نصب (وقوفا) على القطع من الدّخول فحومل فتوضح فالمقراة. وقال بعض النّحويين على القطع من الهاء في (نسجتها). وقال آخرون: نصب وقوفا على الحال مما في نبك ... وقال بعض النحويين: نصبه على الحال مما في يقولون، وقال بعضهم: نصب وقوفا على الوقت، كأنّه قال: وقت وقوف صحبي، وقال بعض أهل اللغة: التقديرهو بين الدّخول فحومل فتوضح فالمقراة الوقوف بها صحبي، فلما أسقط الألف واللام نصبه على القطع، وهذا يرجع إلى معنى القول الأول الذي حكاه أبو العبّاس، إلاّ أنّ الفراء أنكر قول الذين يقولون: القطع ينتصب بسقوط الألف واللام عنه، وقال: يلزمهم ألاّ يأتوا بالقطع مع المكنّى، فلا يقولوا: أنت متكلّما أحسن منك ساكتا، إذا كانت الألف واللام تحسن في متكلّم»[١٤].

ويتّضح أنّ صاحب الجمل يتبنّى رأيا لبعض الكوفيين، ويرى أبو بكر بن الأنباري أنّه رأيٌ قريب مما حكاه أبو العبّاس ثعلب عن أصحابه، ويعني بأصحابه نحاة الكوفة المتقدمين، وهذا الرأي أنكر الفرّاء جانبا منه؛ بأنّ القطع يتمّ بسقوط الألف واللاّم، ويؤشرنقطة مهمة إلى أنّ صاحب الجمل كوفيٌّ متأخّرعن الفرّاء؛ لأنّه طوّر في الرّأي القديم الذي انتقده الفرّاء؛ فصاحب الجمل يفرّق بين القطع والحال حتى ينجو منْ تفنيد الفرّاء، فيقول بعد النصب منْ قطع: «والنّصب منْ حال قولهم: أنتَ جالساً أحسن منك قائما، ويضيف إلى الحال مالا يصلح فيه النّعت إذا وجدت فيه أل المعرفة»[١٥].

ويؤكد ابن الأنباري في كلامه السّابق وصفه صاحب الرّأي الذي انتهجه صاحب الجمل بأنّه منْ أهل اللغة، في حين وصف أصحاب الآراء الأخرى بأنّهم من أهل النّحو فهل كان يقصد صاحب الجمل أمْ كان يقصد منْ نقل عنه صاحب الجمل؟ ولو كان الخليل هو صاحب الجمل لما جاز أنْ يطلق عليه منْ أهل اللغة في مقابل اعتبار الآخرين منْ أهل النّحو، فانتسابه للنحو لا يقل عن انتساب غيره منْ النُّحاة المتقدمين والمتأخرين.

٣. العماد:

وهو من المصطلحات الكوفيّة، ويقابله مصطلح (ضمير الفصل) عند البصريين[١٦]، وموضعه عند الفريقين بين المبتدأ والخبر وما في حكمهما ليفصل بين وظيفتي الخبر والنّعت عند حدوث لبس، نحو قولنا: زيد هو العاقل؛ أو كان زيد هو العاقل، ونحو ذلك، والفرّاء يذكر هذا المصطلح كثيرا[١٧]، ويوسّعه أحيانا ليشمل ضمير الشّأن[١٨]، الذي يطلق عليه أحيانا

الضَّمير المجهول، وقد أوضح السّيوطي أنَّ سبب تسمية ضمير الفصل عمادا عند الكوفيين «أنَّه يُعتمد عليه في الفائدة»[١٩]. وقد استخدم صاحب الجمل مصطلح (العماد) ليدلَّ على ما يأتي:

أ- هاء العماد:

يقول: «وهاء العماد مثل قولهم: إنَّه قائم فيها أخوك، وإنَّه قائم فيها أبوك، وإنَّه قائم فيها أختك، وإنَّه قائم فيها أختاك، وليست هذه الهاء في هذا الموضع اسما، ولو كان اسما لقلت: إنَّهما وإنَّهن ولأنَّث المؤنث»[٢٠]. ويُمكن أن يلتقي هنا مع الفرَّاء، فالهاء التي يتحدَّث عنها يطلق عليها البصريون ضمير الشَّأن، ويطلق عليها الكوفيون غالبا «الضَّمير المجهول»[٢١]؛ لكنَّ الفراء يسمّيها أحيانا عمادا.

ويرى صاحب الجمل أنَّ الضَّمير الذي أسماه (هاء العماد) حرفا، وهذا الرأي مخالف للنَّحويين منْ بصريين وكوفيين، ولم يقل به إلاّ ابن الطّراوة (ت ٥٢٨ هـ)، ورأى أنَّه يكفُّ إنَّ عن العمل مثل ما الزائدة. وكذلك إذا أدخل على الأفعال الناسخة، ومال أبو حيان إلى موافقته[٢٢]. وهنا تلحُّ قضيّة نسبة الكتاب للخليل بن أحمد؛ فهل يعقل أنْ يكون الكتاب للخليل، وتكون آراؤه مجهولة، حتى يكون ابن الطّراوة أكثر شهرة منه؟!

ب - فاء العماد:

ويذكرها عند حديثه عنْ (أمّا) فيقول: «وأمّا بفتح الألف فلابدَّ له من فاء تكون عمادا؛ تقول: أمَّا زيد فعاقل، وأمَّا محمَّد فلبيب، فالفاء عماد»[٢٣].

جـ- لام العماد:

يقول: «ولام العماد مثل قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾(النمل: ٥٢)، وكلُّ ما كان من نحوه»[٢٤]؛ وكأنَّ حرف العماد هنا يعني ما يكون بينه وبين بعض الأدوات ارتباط، وإذا كان الارتباط بين (أمَّا) و(الفاء) واجباً فيمكن القول بأنَّه بين (إنَّ) و(اللاّم) جائز وإطلاق مصطلح العماد على هذين الحرفين لم أجد أحدا قال به أو أشار إليه. ولكنَّ صاحب الجمل أشار إلى ما يسمَّى بضمير الفصل قائلا: «فإذا جعلت هذه الحروف (الضَّمائر) فصلا بين حروف الترائي وحروف كأنْ لم تعمل شيئا، وأجريت الكلام على أصله، كقولك: كان عمرو هو خيراً منك»[٢٥].

فصاحب الجمل التزم بلفظ المصطلح الكوفي (العماد) وحمَّله دلالات لم نألفها عنْ أحد من النُّحاة إلاّ دلالته على ما أسماه الكوفيّون (الضَّمير المجهول) كما فعل الفرَّاء. وفي الوقت نفسه استخدم المصطلح البصريّ (ضمير الفصل). وهذا الصّنيع من صاحب الجمل يعدُّ

مزجاً عجيبا بين مذهب الكوفيين والبصريين ومذاهب أخرى لا نعرف عنها شيئا.

٤. النَّصب بفقدان الخافض:

شاع مصطلح الخفض لدى الكوفيين مقابلا للجرّ عند البصريين، أمّا النَّصب بفقدان الخافض؛ فهو اصطلاح يشير إلى رأي كوفي[٢٦] يوضّحه الفرّاء فيقول: «وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾(المؤمنون: ٦٠)، وجلة من أنّهم، فإذا ألقيت من نصبت، وكلّ شيء في القرآن حذفت منه خافضا فإنّ الكسائيّ كان يقول: هو خفض على حاله، وقد فسّرنا أنّه نصب إذا فقد الخافض»[٢٧]. وقد استخدم صاحب الجمل هذا المصطلح، والتزم فيه تعبيرا محدّدا هو: (النَّصب بفقدان الخافض) وشمل ما يلي:

أ- المواضع التي تجوز فيها لام التقوية؛ إذْ يذكر قوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴿٢﴾﴾(مريم: ٢)، فهو يرى أنَّ كلمة (عبده) منصوبة على فقدان الخافض.

ب- أنواع من تمييز الذات نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٩٥﴾﴾(المائدة: ٩٥)، والأصل عنده منْ صيام.

جـ- خبر ما الحجازية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ (يوسف: ٣١)، أي ببشر.

د- المفعول معه نحو قول الشّاعر (الوافر)[٢٨]:

فكونوا أنتُمُ وبَني أَبِيكمْ

مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ منَ الطِّحالِ

يقول: «أيْ مع بني أبيكم، فلمّا نزع (مع) نصبه»[٢٩].

هـ- المفعول لأجله نحو قول حاتم الطائي (الطويل):

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَريمِ اصطِناعَهُ

وأُعرِضُ عنْ شَتْمِ اللّئامِ تَكَرُّما

يقول: «أيْ لاصطناعه»[٣٠]؛ هذا إلى جانب المواضع التي اشتهرت لدى النُّحاة بأنّها من قبيل النَّصب على نزع الخافض أو على الحذف والإيصال. ويبدو أنَّ صاحب الجمل يوافق الفرّاء في أكثر المواضع التي ذكرها للنَّصب على فقدان الخافض. وإنْ كان الفرّاء لم يستخدم هذا المصطلح بنّصه[٣١]. وعلى نسق (النَّصب على

فقدان الخافض) تحدَّث صاحب الجمل عن الرَّفع على فقدان النّاصب، فقال: «والرَّفع على فقدان النّاصب، مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾(البقرة:٨٣)، معناه ألاّ تعبدوا، فلمَّا أسقط حرف النَّاصب رفع»[٣٢].

وهو بهذا يحاكي الفرَّاء، وإنْ لم يذكر الفرَّاء المصطلح[٣٣]، وما أسماه صاحب الجمل بالرَّفع على فقدان النَّاصب أسماه في موضع آخر بالرَّفع على الصَّرف، فلم يلتزم مصطلحا واحداً(٣٤)، وقد خطَّأ أبو القاسم الزَّجَّاجي منْ قال بالنَّصب على فقدان الخافض. وذلك عند تعرُّضه لقول الشاعر (البسيط)[٣٥]:

أَسْتغفِرُ اللهَ ذَنباً لَسْتُ مُحصِيَهُ

ربَّ العِبادِ إليهِ القَولُ والعَمَلُ

فقال: «قال بعضهم: نصب ذنبا بفقدان الخافض، وهذا خطأ؛ لأنَّه لو كان فقدان الخافض ينصب كان ينصب في كل حال، وليس نجد ذلك كقولك: حسبك بزيد ثم تقول: حسبك زيد، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد، وإنَّما ينتصب؛ لأنَّه لما ذهب حرف الجر تعدَّى الفعل فعمل فيه»[٣٦]؛ فالزجَّاجي يرى أنَّ هذا منصوب بالفعل على الحذف والإيصال، وليس العامل هو نزع الخافض. وما يهمّنا من هذا النَّص هو بعض الأدلَّة التي قد تُعين في تحديد وجهة الكتاب إلى الخليل بن أحمد أو إلى غيره.

الدَّليل الأول: أنَّ أبا القاسم الزَّجَّاجي ما كان ليتحدث عنْ آراء الخليل بهذه الصورة، فيتجاهل اسمه ويخطئه.

الدَّليل الثاني: أنَّ الزَّجَّاجي ذكر مصطلح (فقدان الخافض)، وهو لم يرد في كتب النَّحو حتى عصر الزَّجّاجي –حسب ما اطّلعنا عليه– إلاّ في كتاب الجمل موضع الدّراسة[٣٧]، و ذكر الفرَّاء البيت السَّابق، لكنَّه قال عنْ الاسم المنصوب: «حين ألقيت اللام في موضع نصب»[٣٨].

الدَّليل الثالث: وهو يتعلّق بكلام الزجَّاجي الذي أوردناه قبل النَّص؛ إذْ قال عنْ الآراء الكوفيَّة القديمة التي يذكرها في كتابه: «إنَّما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا ممّا يُحتج به عنهم ممّن ينصر مذهبهم من المتأخرين وعلى حسب ما في كتبهم إلاَّ أنَّ العبارة عنْ ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد، وأكثر ألفاظهم لا يفهمها منْ لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذَّبها منْ نحكي عنهم مذهب الكوفيين مثل: ابن كيسان وابن شقير وابن الخيَّاط وابن الأنباري؛ فنحن إنَّما نحكي عن الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومنْ جرى مجراهم»[٣٩]، وكأنَّ الزَّجاجي يقول: (بأنَّ النَّصب على فقدان الخافض). وإنْ لم يكن من ألفاظ المتقدمين من الكوفيين فهو من

ألفاظ المتأخّرين منهم والمعنى واحد، و صرّح في أكثر منْ موضع بأنّه كان يأخذ عنْ ابن شقير[٤٠]؛ والمصطلح بنّصه وكذلك شاهد الشّعر المذكور[٤١] وردا في كتاب الجمل موضع الدّراسة، فهل يعدُّ ذلك مرجّحا نسبة الكتاب لابن شقير؟

٥. الفعلُ الدائم:

هذا المصطلح كوفي يراد به اسم الفاعل العامل، فالأفعال لدى الكوفيين ثلاثة: الماضي والمضارع والفعل الدائم، أمّا الأمر فهو مقتطع من المضارع[٤٢]. وقد استخدم صاحب الجمل هذا المصطلح في موضع واحد، فقال: «والنصب بالاستفهام قولهم: أقعوداً والناس قيام؟على معنى: أتقعدون والناس قيام، وهذا فعل ليس بماض ولا مستقبل، وهو فعل دائم أنت فيه»[٤٣]. ومنْ الواضح أنّه لا يعني بالمصطلح اسم الفاعل العامل، ولكنّه يعني به الفعل الذي زمنه الحال، ورغم ذلك يبقى استخدام المصطلح مشيرا إلى ملمح منْ ملامح النّحو الكوفي.

ويبدو أنّ المصطلح لقي قبولا لدى البغداديين الذين جمعوا بين المذهبين، بعد أنْ جرّدوه منْ مفهومه القديم ليدلّ على ما أشار إليه صاحبنا. ويقسّم الزّجاجي الأفعال منْ حيث الزّمن فيقول: «الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمّى الدائم. وأمّا فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيد يقوم الآن»[٤٤].

ولعلّ هذا الاتفاق بين صاحب الجمل وأبي القاسم الزّجاجي في كتابه الذي يحمل عنوان كتاب البحث يدعم نسبة الكتاب لـ(ابن شقير)، إضافة إلى -ماأشرنا إليه من قبل- بوجودهما في عصرٍ واحدٍ ومكانٍ واحدٍ وأخذ الأول عنْ الثاني.

٦. مالم يُسَمَّ فاعلُه:

وهو من المصطلحات الكوفيّة التي استعملها الفرّاء[٤٥]، ولم ترد في كتاب سيبويه ولا المقتضب. ويطلقه صاحب الجمل على الفعل المبني للمجهول وعلى نائب الفاعل، ولا غرابة في ذلك فالفعل حذف فاعله، ونائب الفاعل كان في الأصل مفعولا ثم حذف فاعله فكلاهما لم يسمَّ فاعله[٤٦]، وقد استخدم الفرّاء المصطلح للدّلالة على الوظيفتين، فصاحب الجمل يحذو حذوه فيقول عنْ ضبط همزة الوصل: «فإذا عدوتها إلى ما لم يسمَّ فاعله ضممت في ابتداءكها، تقول: اضطرّ»[٤٧]. ويدلُّ المصطلح هنا على الفعل المبني للمجهول.

ويستخدمه للدّلالة على نائب الفاعل عند حديثه عنْ وجوه الرّفع فيقول: «وما لم يذكر فاعله ضُرِب زيدٌ وكسيَ عمرو»[٤٨]. وقد شاع هذا المصطلح لدى البغداديين مع نهايات القرن الثالث وبدايات القرن الرابع الهجريين.

واستخدمه أبو بكر بن السَّراج (ت ٣١٦ هـ)، وأطلقه على ما ينوب عنْ الفاعل[٤٩]. وكذلك استخدمه أبو القاسم الزَّجَّاجي، فقد ذكر باباً بعنوان: «باب ما لم يسمَّ فاعله»[٥٠]؛ ويعني به الفعل المبني للمجهول ويسمّي نائب الفاعل (مفعول ما لم يسمّ فاعله). ويشير الزَّجَّاجي إلى أنَّ هذه المصطلحات ليست من ألفاظ البصريين فيقول: «(قولك) أعطى زيد درهما رفعت زيدا؛ لأنَّه مفعول لم يسم فاعله، ونصبت الدّرهم، لأنَّه مفعول ثان، فبقي على أصله، وإنْ شئتَ قلت: نصبته لأنَّه تعدَّى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل وهو قول سيبويه. وتقريبه على المتعلّم أنْ تقول: نصبته لأنَّه خبر ما لم يسمَّ فاعله. وليس هذا من ألفاظ البصريين ولكنَّه تقريب على المبتدىء»[٥١]؛ فالزَّجاجي يؤكد أنَّ المصطلح ليس للبصريين، ويذكر اللفظ الذي استخدمه سيبويه. ولو كان هذا المصطلح من استخدام الخليل لأشار إلى ذلك، أو لما نفاه عن البصريين. وسبق قوله بأنَّه أخذ ألفاظ الكوفيين ممَّن عاصروه، ومنهم ابن شقير طرف النّزاع في نسبة هذا الكتاب.

ويتّضح المصطلح بلفظه ومدلوله في كتاب هذه الدّراسة، فهل يُعدُّ دليلا يسهم في توجيه نسبة الكتاب إلى ابن شقير؟ وقد ورد هذا المصطلح بكثرة لدى أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، الذي عاصر (ابن شقير) وشاركه ميله إلى مذهب الكوفيين، وقد استخدم مصطلح (مالم يسمَّ فاعله) للدّلالة على الفعل المبني للمجهول واسم ما لم يسم فاعله للدّلالة على نائب الفاعل.

٧. التّفسير:

عُرِفَ هذا المصطلح لدى الكوفيين مرادفا للتمييز[٥٢]. واستعمله صاحب الجمل في الدّلالة على تمييز الذات[٥٣]؛ أمّا تمييز النسبة فقد استخدم له مصطلح التمييز[٥٤]، الذي شاع لدى النُّحاة البصريين بعد سيبويه. وكأنَّ صاحب الجمل يخلط بين مذهبي الكوفيين والبصريين، كما فعل في مواضع أخرى أشرنا إليها سابقا. وبعيدا عن التّفصيل في المصطلحات الكوفيّة التي انتشرت في الكتاب، نجد أنَّ هناك مصطلحات أخرى نوجزها كما يأتي:

- الصّفة[٥٥] للدّلالة على حرف الجر.
- الكناية[٥٦] للدّلالة على الضّمير.
- الفعل الواقع[٥٧] للدّلالة على الفعل المتعدي.
- الصّلة[٥٨] للدّلالة على الزيادة.
- الجحد[٥٩] للدّلالة على النفي.
- لام الجحود[٦٠] للدّلالة على اللاّم التي ينصب المضارع بعدها مسبوقة بكون ماض منفيّ.
- لا التبرئة[٦١] للدّلالة على لا النافية للجنس.
- النّسق[٦٢] للدّلالة على المعطوف بالحرف.

إنَّ المصطلحات السّابقة لم ترد أكثرها في كتب البصريين المتقدّمين فهي مصطلحات كوفيّة خالصة، وبعضها ورد بقلّة، لكنّها ممَّا كان شائعا لدى الكوفيين، وعندما تكثر هذه المصطلحاتُ الكوفيَّة في كتاب ما فإنَّها تطبعه بطابَع كوفيّ. ولا يقلّل منْ ذلك اختلاف مدلول بعضها عنْ مألوف اصطلاحات الكوفيين. ولعلَّ هذا الطابع يدعم عدم نسبة الكتاب إلى الخليل. وإلى جانب المصطلحات الكوفيّة كان صاحب الجمل يستعمل بعض المصطلحات البصريّة التي لها مقابل لدى الكوفيين مثل: مالا ينصرف، والمتعدّي، والمنفيّ، والحرف الزّائد، والظّرف، وضمير الفصل[٦٣]، وفي هذا الخلط بين مذهب الكوفيين ومذهب البصريين مع تغليب الأوّل ما يدعم نسبة الكتاب إلى ابن شقير الذي عُرِف عنهُ المزج بين المذهبين مع ميلٍ وتعصّبٍ لمذهب الكوفيين.

ثانيا: الآراء الكوفيّة:

منْ أجلِ تبيان ملامح النّحو الكوفي في كتاب الجُمَل؛ سنعرض الآراء الكوفيّة التي يوردها صاحب كتاب الجمل؛ لعلَّ ذلك يسهم في تحديد وجهة الكتاب ونسبته؛ لذلك ليس هنا مجال تحليل وترجيح مذهب الكوفيين، أو مقارنته بمذهب البصريين، ونجملها فيما يأتي:

١. هذا:

قد تأتي (هذا) اسما موصولاً؛ قال: «أمَّا قول يزيد ين مفرغ الحميري (الطويل):

عدَسْ ما لعبّادٍ عَليَّ إمارةٌ

عُتِقْتِ وهذا تحملينَ طليقُ

معناه: الذي تحملين طليق، رفع لأنَّه خبر الذي»[٦٤].

والكوفيّون هم أصحاب هذا الرّأي، وهو من المسائل الخلافيّة بين الفريقين، والشّاهد يُعدُّ منْ حجج الكوفيين في هذه المسألة[٦٥].

٢. إلاّ:

قد تأتي(إلاّ) بمعنى الواو أحيانا، فقال: «وإلا بمعنى الواو مثل قول عمرو بن معدي كرْب (الوافر):

وَكُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ

لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفَرْقَدانِ

معناه: والفرقدان يفترقان، ومثله قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى ﴿١٥٠﴾﴾(البقرة: ١٥٠)، معناه: والذين ظلموا منهم فلا تخشوهم»[٦٦]. وهذا رأي الكوفيين، وأورده أبو البركات الأنباري من مسائل الخلاف بين الفريقين، وذكر الشّاهدَين السّابقَين في مَعرِض حديثه عنْ حجج الكوفيين[٦٧]. والفرّاء خالف رأي الكوفيين في هذه المسألة[٦٨]؛ ففي تناوله الآية السابقة يقول: «وقال بعض النّحويين إنَّ (إلاّ) في اللغة بمعنى

الواو... ولم أجد العربيّة تحتمل ما قالوا؛ لأنّي لا أجيز قام الناس إلاّ عبد الله، وهو قائم»[٦٩]، وقد أجازه الفرّاء في حالة واحدة لا تنطبق على هذه المسألة وشواهدها.

٣. حتّى:

يرى صاحب الجمل: إنَّ حتّى تنصب المضارع بنفسها، وكذلك فاء السببيّة، واللام بأنواعها[٧٠]. وهو في هذا يوافق رأي الكوفيين أمّا البصريّون فيرون؛ أنَّ المضارع منصوب بأنْ مضمرة في هذه المواضع، وقد خصّ أبو البركات الأنباري الخلاف هنا بأربع مسائل في كتابه[٧١].

٤. نصب الفعل المضارع بعد واو المعيّة على الصّرف:

رأى صاحب الجمل: أنَّ المضارع المنصوب بعد واو المعيّة منصوب على الصَّرف[٧٢]. وقد نسب الأنباريُّ هذا الرأي إلى الكوفيين[٧٣]، أمّا البصريّون فيرون نصب المضارع بأنْ مضمرة كما في الموضع السّابق.

٥. الواو الزائدة:

رأى صاحب الجمل أنَّ الواو قد تأتي زائدة، وأسماها واو الإقحام، فقال: «واو الإقحام مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴿٢٥﴾﴾(الحج: ٢٥)، معناه: يصدُّون، والواو فيه واو إقحام... لا موضع للواو هنا إلا أنّها أُدخلت حشوا، ويذكر صاحب الجمل شواهد كثيرة[٧٤]. وما رآه صاحب الجمل هو رأي الكوفيين، ووافقهم من البصريين؛ الأخفش والمبرّد وابن برهان، وأمّا جمهور البصريين فرأوا أنَّ الواو عاطفة، وأورد الأنباريّ هذه المسألة في مواضع الخلاف بين الفريقين محتجًّا للكوفيين بالشّواهد التي أوردها صاحبنا في كتاب الجمل[٧٥].

٦. رفع الفعل المضارع بحروف المضارعة:

يرى صاحب الجمل: أنَّ المضارع يرتفع بحروف المضارعة: «تقول: منْ يزرني فأكرمه... ارتفع أكرمه بالألف الحادثة في أوّله»[٧٦]. وهذا رأيٌ كوفيٌّ نسب إلى الكسائيّ، أمّا أكثر الكوفيين فيرون أنّه يرتفع لتعريّه من العوامل الناصبة والجازمة، وأمّا البصريّون فيرون أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

٧. (أنْ) و(أوْ) بمعنى الواو:

رأى صاحب الجمل أنَّ (أوْ) تأتي بمعنى الواو أحيانا، فيقول: «والواو التي تتحوَّل أو مثل قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾(الصافات: ١٦-١٧)، معناه: وآباؤنا الأوّلون»[٧٧]، وقوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴿٢٤﴾﴾(الإنسان: ٢٤)، «معناه آثما ولا كفورا»[٧٨].

وهـذا رأي الكوفيين، أمّا البصريّون؛ فيرون أنَّ (أوَ) في مثل هذه الشّواهد على معناها، وليست بمعنـى الواو، و ثبّت الأنباريُّ ذلك في مسـائل الخلاف بين الفريقين مورداً شـواهد صـاحب الجمل في أثناء ذكره لحجج الكوفيين[٧٩].

٨. **(أوْ) بمعنـى (بـلْ):** يـرى صـاحب الجمـل: أنَّ (أوْ) تأتـي بمعنـى (بـل) فيقـول: «أوْ التـي في موضـع بـل، مثـل قولـه تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ (الصّـافات:١٤٧)، معناه: بل يزيدون، ومثله قولـه تعـالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾(البقـرة: ٧٤)، معناه: بل أشـدُّ قسوة، فلهذا ارتفع أشدّ، وليس بنسـق على الحجارة»[٨٠]، وهذا رأي الكوفيين ذكره الأنباري في مسـائل الخلاف، مستشهداً بالآيتين السابقتين دليلاً للكوفيين[٨١].

٩. أنَّ خـبر ما النافية منصـوب على فقدان الخ افض:

هذه المسألة كانت موضع خلاف بين الفريقين، وفيها أخذ صـاحب الجمل بـرأي الكوفيين في حـين رأى البصريـون؛ أنَّ ناصـب الخبر هو ما الحجازية[٨٢].

١٠. وجـوب النّصـب في الصّـفة الصـالحة للخبريّة إذا وجد معها ظرف مكرّر:

يقـول صـاحب الجمـل: «وأمّـا الفعـل الذي يتوسـط بين صـفتين فهو نصـب أبدا، كقولك أزيـدٌ في الدار قائمـا فيها؟ ومثلـه قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٧﴾ ﴾(الحشـر:١٧)، بمعنـى أنَّ في النـّار صـفة، وفيها صـفة، فوقع خالدين بينهمـا، وخالدين تثنيـة، وهو فعل لا يجـوز فيه الرّفع، ومـنْ قال مـن النحويين: إنَّ الرفع جائز فقد لحن»[٨٣]. ويرى سـيبويه جواز النّصب والرّفع في هذه المسألة[٨٤]، وقال الفرّاء: «لاأشتهي الرّفع وإنْ كان يجوز»[٨٥]، وقرأ عبد الله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة الآية المذكـورة بالرّفع[٨٦]، وما رآه صـاحب الجمل ينسـب إلى الكوفيـين في حـين رأى البصريون جـواز النّصـب والرّفـع[٨٧]. وتبقـى في هـذه المسـألة الحـدّة برفض جواز الرّفـع رغم ورود القـراءة بذلـك. وهـذه الحـدّة لم نعهدهـا من الخليـل بن أحمـد، وعلى الجانـب الآخر تبدو مقولة أبي القاسـم الزّجّاجي عنْ (ابن شـقير)؛ بأنّه «كان شـديد التعصـب مـع الكوفيين على البصريين»[٨٨].

١١. اسـم (لا) النّافيـة للجنس المفـرد النّكرة معرب منصوب:

وهو ماقال به الكوفيّون، أمّا البصريّون فيقولون

أنَّ اسم (لا) النَّافية للجنس مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. وتناول الأنباري هذا في مسائل الخلاف[٨٩].

١٢. المنادى المفرد العلم؛ مرفوع من غير تنوين فهو معرب:

وهذا رأي الكوفيين، أمَّا البصريّون فيرون أنَّه مبنيٌّ على الضَّم في محلّ نصب، وذكر الأنباريُّ ذلك في مسائل الخلاف[٩٠].

١٣. منذ:

رأي صاحب الجمل: أنَّ (منذ) يجرُّ ما بعدها دائماً فيقول: «وأمَّا منذ فإنَّها تخفض ما مضى وما لم يمض على كلّ حال»[٩١]. ويبدو أنَّ صاحب الجمل تابع في رأيه هذا لبعض الكوفيين، فقد نسب الأنباريّ إليهم أنَّهم يرون أن جرّ الاسم بعد (منذ) أجود من الرَّفع، أمَّا البصريّون فقالوا بجواز الرَّفع والجرّ دون تفضيل[٩٢].

١٤. جزم فعل الأمر:

يقول صاحب الجمل: «الجزم بالأمر نحو قولك: اذهبْ واخرجْ»[٩٣]. وهذا رأي الكوفيين، حيث ذهبوا إلى أنَّه مقتطع من المضارع فهو معرب وليس مبنياً، أما البصريّون فذهبوا إلى أنَّه مبنيّ، وتناول الأنباريُّ ذلك في مسائل الخلاف[٩٤].

١٥. الضَّمير(هو):

إنَّ الضَّمير (هو) عند صاحب الجمل أصله الهاء، أمَّا الواو فزائدة، ويشرح ذلك بقوله: « وهو... الهاء وحدها اسم والواو علامة الرَّفع، وقالوا: هما، فحذفوا الواو الزائدة وأتَوا بالميم لمّا كانت من الزوائد، وكرهوا أنْ يعربوه منْ وجهين»[٩٥]. ويرى أنَّ الواو في (هو) علامة الرَّفع، والألف في (هما) علامة الرَّفع، وجاءت الميم بدلاً منْ الواو كراهية أنْ يجمعوا بين علامتي إعراب، وهذا كلام غريبٌ لم يرد في كتب النَّحو، والذي يهمّنا في هذا النَّص؛ أنَّ صاحبه رأى أنَّ الهاء أصل الضَّمير، وهذا رأي الكوفيين، واختاره السّيوطي[٩٦].

١٦. تصغير (بيْت):

يذهب صاحب الجمل إلى أنَّ (بيت) تصغَّر على (بويت)[٩٧]، وكأنَّه يرى أنَّ ما ثانيه ياء فإنَّه تقلب ياؤه واواً عند التصغير، وقد رأى سيبويه أنَّها تصغَّر على (بييت) وما رآه صاحب الجمل هو رأي الكوفيين؛ إذْ يرون جواز الأمرين، في حين رأى البصريّون ما رآه سيبويه[٩٨]. وهنا يظهر تشدّد صاحبنا ضدَّ آراء البصريين، فالكوفيّون يرون جواز الأمرين، لكنَّ صاحبنا اختار منْ هذين الوجهين ما يخالف رأي البصريين دون إشارة إلى جواز الوجه الآخر أو امتناعه، فهل يعدُّ ذلك مرجّحاً نسبة الكتاب إلى (ابن شقير) الذي عُرف عنه التشدّد ضدَّ البصريين؟

١٧. الإسمُ المشغولُ عنه مفعولٌ به للفعلِ المتأخّر:

الاسم المشغول عنه مفعول به للفعل المتأخّر، فيقول: «ومن قرأ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١﴾ (النور:١) نصب برجوع الفعل عليها»[٩٩]، ورجوع، الفعل يعني به الفعل المتأخر، وهذا رأي الكوفيين في إعراب المشغول عنه، في حين يرى البصريّون أنّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسّره الفعل المذكور[١٠٠].

١٨. (اللاّم) التّي بمعنى (إلاّ):

يقول صاحب الجمل: «واللاّم التّي في موضع إلاّ كقوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ ۝١٠٢﴾ (الأعراف:١٠٢)، معناه؛ ما وجدنا أكثرهم إلاّ فاسقين، ومثله قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧﴾(الشعراء:٩٧) معناه إلاّ في ضلال مبين»[١٠١]، وعلى هذا الأساس يوجّه القراءة كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ۝٦٣﴾(طه:٦٣)، إنْ هذان السّاحران، فالمعنى عنده: ما هذان إلاّ ساحران[١٠٢]، وهذا رأي الكوفيين، وذهبوا إلى أنَّ (إنْ) في الأساليب السّابقة نافية واللاّم بمعنى إلاّ. أمّا البصريّون فيرون أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللاّم للتأكيد وتسمّى اللاّم الفارقة، فهي فاصلة بين (إنْ) المخففة و(إنْ) النّافية[١٠٣].

١٩. إتيان (لا) اسماً بمعنى (غير):

يقول صاحب الجمل: «ولا بمعنى غير قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾(الفاتحة:٧)، أيْ وغير الضّالين. وقال زهير بن أبي سلمى (البسيط):

حتَّى تَناهَى إلى لا فَاحِشٍ صَخِبٍ
ولا شَحِيحٍ إذا ما صَحبُهُ غَنِموا

أيْ إلى غير فاحش»[١٠٤]. وما رآه صاحب الجمل هو مذهب الفرّاء وثعلب[١٠٥]، ونُسب إلى الكوفيين عامّة. يقول ابن هشام: «وعن الكوفيين أنّها اسم، وأنَّ الجار دخل عليها نفسها، وإنَّ ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفا ويسمّيها زائدة»[١٠٦].

يا زيدُ والفضل وجهه النّصب ولا يجوز فيه الرّفع حملاً على اللفظ: وهورأي صاحب الجمل؛ وبهذايوافق الكوفيين الذين يوجبون النّصب في هذه المسألة؛ لذا يخالف في ذلك رأي الخليل وسيبويه وأكثر البصريين؛ حيث يرون الرّفع هو الوجه أمّا النّصب فهو ضعيف، وسبق أنْ ذكرنا نقض الخليل لرأي من قال بالنّصب[١٠٧].

٢٠. (لا) التّي للصّلة:

رأي صاحب الجمل: أنَّ (لا) تأتي زائدة، فيقول: «ولا التّي للصّلة قوله تعالى: (لا أقسم) معناه: أقسم، ولا صلة»[١٠٨]. وتعددت

آراء النُّحاة في هذه المسألة[١٠٩]، وهذا الرأي لصاحب الجمل. و قال به الكسائيّ وتبعه كثير من النُّحاة فيما بعد[١١٠].

٢١. إنكار (حتّى) العاطفة:

يبدو أنَّ صاحب الجمل يرى رأي الكوفيين في إنكار حتى العاطفة، ففي حديثه عن الخفض بحتَّى يذكر المثال المشهور: أكلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسها؛ ويقول: «وحتَّى فيه ثلاث لغات... حتَّى رأسَها، وحتَّى رأسُها، وحتَّى رأسِها، النَّصب: حتى أكلت رأسَها، والرَّفع حتى بقي رأسُها»[١١١]؛ وكأنَّه هنا يقدِّر محذوفا بعد حتَّى في حالة النَّصب، ونسب إلى الكوفيين أنَّهم ينكرون العطف بحتىّ ويقدّرون ما بعدها على حذف عامل، ويرون أنَّها ابتدائية حينئذ[١١٢].

٢٢. النَّصب على فقدان الخافض:

وهو من وجوه النَّصب التي يأخذ بها صاحب الجمل –وقد تناولنا ذلك من قبل– وقد وسَّع في هذا المصطلح الذي يعبّر عن رأي كوفيّ خالص، فكلُّ المواضع التّي ذكرها في هذا الوجه من النَّصب التي يرى فيها البصريّون رأيا مخالفا؛ فالمفعول لأجله منصوب بالفعل أو ما يشبهه لدى جمهور النحاة، والمفعول معه منصوب في رأي البصريين بالعامل المتقدّم بتوسّط الواو[١١٣]، والحقُّ أنَّ صاحب الجمل يخالف آراء النُّحاة جميعا في هذه المسألة، فلم أجد أحدا منهم يرى أنَّ العامل في المفعول معه ينصب على فقدان الخافض، ومع هذا فرأيه يأخذ صبغة كوفيَّة تبدو في لفظ المصطلح ومفهومه. أمَّا المواضع التي اشتهرت لدى النُّحاة بالنَّصب علىٰ نزع الخافض؛ نحو: (أستغفر الله ذنبا) و(أمرتك الخير) فيرى سيبويه والبصريّون؛ أنَّها منصوبة بالفعل المتقدِّم حيث حذف حرف الجر، فوصل الفعل إلى المجرور فنصبه، وهو ما يسمَّى بالحذف والإيصال[١١٤].

٢٣. الرَّفع بخبر الصِّفة:

ويعني صاحب الجمل بالصِّفة؛ الجار والمجرور أو الظَّرف نحو: لزيد مالٌ، حيث يرى أنَّ الإسم مرفوع بالصِّفة المتقدِّمة، وهو خبر لها[١١٥]، وهذا رأي الكوفيين، أمَّا البصريّون فقد رأوا أنَّه مرفوعٌ بالإبتداء، وأورد الأنباريُّ هذه المسألة ذاكراً مصطلح الصّفة الذي أورده صاحب الجمل[١١٦].

٢٤. خبر (إنَّ) باقٍ علىٰ رفعه قبل دخولها:

ويستشهد صاحب الجمل لذلك بقوله: «قولهم: إنَّ عبد الله الظَّريف خارجٌ، نصبت عبد الله بإنَّ، ورفعت خارجا لأنَّه خبره»[١١٧]، فهو لم يذكر أنَّه مرفوع بأنَّ، والكوفيّون يرون أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، أمَّا البصريّون فيرون أنَّ هذه الأحرف تعمل في الإسم والخبر معاً[١١٨].

تلك أبرز الآراء التي يظهر فيها المذهب الكوفيُّ عند صاحب الجمل؛ لكنَّه يأخذ بمذهب البصريين في بعض المسائل، فقد رأى مثلا؛

أنَّ المبتدأ يرتفع بالإبتداء وليس بالخبر[١١٩]، وأنَّ الإسم الواقع بعد لولا يرتفع بالإبتداء وليس بها[١٢٠]، وأنَّ المفعول به ينصب بالفعل لا بغيره[١٢١]، وأنَّ أفعل التعجّب فعل وليس اسما[١٢٢]، وكذلك (نعم) و(بئس) فعلان وليسا اسمين[١٢٣]، وأنَّ خبر كان ينصب بها وليس حالاً[١٢٤]، وكأنّ صاحب الجمل يمزج بين المذهبين مع تغليب المذهب الكوفيّ. إنَّ كتاب الجمل الذي معنا كتاب تعليمي، يبتعد عن مسائل الخلاف، والخوض في قضايا العامل والتعليل، ويكاد يكتفي بتناول وجوه الإعراب نصبا ورفعا وجرا وجزما، دون الخوض في قضايا النَّحو ودون الخوض في أبواب الصرف، ووجود هذا العدد الكبير من المصطلحات والآراء الكوفيَّة يجعل كتاب الجمل كتابا يكاد يكون خالصا في النَّحو الكوفيّ.

ولم تُشرْ كتبُ التَّراجم إلى غلَبة المذهب الكوفيّ على الخليل بن أحمد، ولم يظهر ذلك في آرائه التي نقلتها كتب النَّحو، وبخاصة كتاب تلميذه سيبويه؛ لذلك نرى أنَّ هذه الصّبغة الكوفيّة لكتاب الجمل، إضافة إلى ما ذكرناه من قبل بتناقض آرائه مع آراء الخليل وتلميذه، وما جاء به الباحثون من أدلَّة –وكلّ هذه الأدلّة تنفي تماما نسبة الكتاب إلى الخليل بن أحمد– وفي الوقت نفسه لا تتعارض مع نسبة الكتاب إلى الطَّرف الثاني وهو (ابن شقير)؛ بلْ إنَّ ملامح النَّحو الكوفيّ في الكتاب تدعم كثيرا نسبته إليه، مع وجود بعض القرائن التّي سبقت الإشارةُ إليها في أثناء البحث. وتبقى محاولة البحث عمَّا يدعم هذه النّسبة إلى (ابن شقير) أو ينفيها منْ خلال مقارنته ببعض المؤلفات التي كتبها النُّحاة في عصره.

المبحث الثاني
العلاقة بين كتاب الجمل وما كتبه النُّحاة في عصر (ابن شقير)

يتبين بعد نهاية المبحث الأول رجحان نسبة الكتاب إلى (ابن شقير)، ولا يوجد دليل يحسم هذه النّسبة، وقد يكون هذا الأمر ممكنا؛ إذا استطعنا أنْ نعرض ما ورد في الجملْ على نحو (ابن شقير)، كما فعلنا مع (الخليل بن أحمد)، لكن لم يصلنا شيء منْ مؤلفاته ولم تنقل كتب النَّحو آراءه، ولم يبق منْ سبيل لتأكيد ما ترجَّح إلاّ بالبحث عنْ علاقة تربط هذا الكتاب بالمؤلفات النَّحوية التي عاصرتْ ابن شقير(ت ٣١٧هـ). وقد وجدت هذه العلاقة بين كتابنا وكتابين ينتميان إلى النّصف الأول من القرن الرابع الهجري، وهما: (شرح القصائد السَّبع الطّوال الجاهليّات) لأبي بكر بن الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ)، وكتاب (الجمل في النَّحو) لأبي القاسم الزّجّاجي (ت ٣٤٠هـ)، ، وتبيَّن جانب منْ هذه العلاقة فيما مضى منْ البحث، ونجمل الجوانب الأخرى فيما يأتي:

أولاً. العلاقة بين الكتاب وكتاب الجمل للزّجاجي:

أبو القاسم الزّجّاجي كان ممّن أخذ عن (ابن شقير)، وحدّث بذلك في كتابه (الإيضاح في علل النّحو)، وأكّد أخذه مذهب الكوفيين عن ابن كيسان وابن شقير وابن الخيّاط، وتم التنويه ببعض هذه، وعلى الرّغم من هذه الصّلة بينهما فقد أخذ كل منهما منحى مختلفاً، فـ(ابن شقير) مال إلى مذهب الكوفيين وتعصّب له، والزجّاجي مال إلى مذهب البصريين، حتى إنّه كان يطلق عليهم أحياناً أصحابنا[١٢٥]، ومع هذا الاختلاف لا نعدم وجود تشابه بين الكتابين في أمور ترجّح انتماءهما إلى عصر واحد، وإلى بيئة علميّة واحدة، ويتجلّى ذلك فيما يأتي:

١. اتّحاد العنوان والهدف والمنهج:

الكتابان كلاهما بعنوان: (كتاب الجمل في النّحو). وبالنّظر في الكتب التي حملت هذا العنوان غير الكتاب موضع الدّراسة فوجدت أنّها ثلاثة: أولّها لأبي بكر بن السّراج (ت ٣١٦هـ)، والثاني للزّجاجي، والثالث لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)[١٢٦]، ولم ترد هذه التسمية لكتاب قبل ابن السّراج، وهذا يرجّح انتماء كتابنا إلى هذه الفترة؛ إذْ كانت أسماء المؤلفات النّحوية ممّا يشيع تكراره في عصرها، ولينظر في ذلك أسماء كتب مثل: (مختصر في النّحو) و(الحدود) و(علل النّحو) و(لحن العامّة). أمّا الهدف منْ الكتابين فهو واحد؛ وهو هدف تعليمي واضح. وأمّا المنهج فقد جاء محقّقا لهذا الهدف؛ حيث اهتمّ كلّ منهما بتتبع أوجه الإعراب في المقام الأوّل، مبتعدا عنْ القضايا النحويّة الصّعبة، والخلافات والعلل، والبحث في قضايا العامل، والافتراضات البعيدة عن الواقع اللغوي.

٢. المزج بين المصطلحات البصريّة والكوفيّة:

على الرّغم من سيطرة المصطلحات الكوفيّة على الكتاب إلاّ إنّ بعض المصطلحات البصريّة كانت ترد من فترة إلى أخرى؛ بل نجد استعمال المصطلحين معا، مثل: التفسير والتمييز، والحال والقطع، والنّفي والجحد، والعطف والنّسق[١٢٧]. أمّا الزّجّاجي فتغلب عليه المصطلحاتُ البصريّة؛ لكنّه يستخدم المصطلحات الكوفيّة كالخفض[١٢٨]، والجحد والتفسير والنّعت، وقد يستخدم المصطلحين معا، كالنّفي مع الجحد والتميز مع التفسير، والنّعت مع الصّفة[١٢٩]. وإذا كان المزجُ بين المصطلحات قد عُرِف في فترة التقاء المذهبين في (بغداد) بعد عصر المبرّد وثعلب، وإذا كان الزّجاجي يعكس هذا المزج في كتاب الجمل؛ فإنّ كتاب الجمل موضع الدّراسة الذي يعكس هذا الأمر أيضا ينتمي إلى هذه الفترة، وغلَبة الصّبغة الكوفيّة عليه ترجّح نسبته إلى (ابن شقير).

٣. الشَّبه في تناول بعضِ المسائلِ النَّحوية:

ويبدو هذا واضحا في مواضعَ عدَّة من الكتابين، نذكر منهما بعض المسائل، كما يأتي:

أ. باب التعجّب:

يعدُّ صاحب الجمل (النَّصب بالتعجّب) وجها من وجوه النّصب فيقول: «والنّصب بالتعجّب قولهم: ما أحسنَ زيداً، وهو في التّمثيل بمنزلة الفاعل والمفعول، كأنّه قال: شيءٌ حسنٌ زيدا»[١٣٠]. ويقول الزَّجّاجي: «باب التعجُّب.... وذلك قولك: ما أحسن زيدا.. وتمثيله : شيء حسن زيدا»[١٣١]. ولكي تتضح علاقة الشَّبه بين كتابي الجمل نسوق ما قاله سيبويه في هذا الباب: «هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكّنه، وذلك قولك: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله»[١٣٢]. والشَّبه واضح بين كتابي الجمل فهو يتجلّى في العنوان المحدّد القصير، والمثال، ودلالة صيغة التعجّب، وكلّ هذا يختلف عمّا ذكره سيبويه.

ب. ضمير الشَّأن:

فكلاهما يذكر مثالا مصنوعا وهو: كان زيد قائم، وكلاهما يفسّره بمعنى واحد وتعبير واحد فيقول صاحبنا: «كأنّهم قالوا: كان الأمر والشَّأن»[١٣٣]، ويقول الزجاجي: «ويكون اسمها مستترا فيها بمعنى الأمر والشَّأن»[١٣٤]، وهذا التعبير لم أجده في كتاب سيبويه في المواضع التي تناول فيها ضمير الشَّأن، ولا في المقتضب للمبرّد[١٣٥].

ج. كان التامّة:

فكلاهما يبدأ الحديث بشاهدين أولّهما من القرآن الكريم والثاني من الشّعر وهما؛ قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾(البقرة: ٢٨٠)، وقول الرَّبيع بن ضبع الفزاري (الوافر):

إِذَا كانَ الشِّتاءُ فَأَدْفِئُوني

فإنَّ الشَّيخَ يَهْدِمُهُ الشِّتاءُ

ويتّفقان كذلك في رواية الشّاهد الشّعري، رغم تعدّد رواياته، وهذا الشّاهد لا وجود له في كتاب سيبويه[١٣٦]، ولم أعثر عليه في كتب النّحو التي سبقتْ عصر الزّجاجي[١٣٧].

د. قلب الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً:

يقول صاحبنا: «النَّصب الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل. ومن ذلك قول الأخطل (البسيط):

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْبلَغَتْ

نَجْرانَ أوْ بَلَغَتْ سَوْءاتِهِمْ هَجَرُ

والسوءاتُ بلغتْ هَجَرْ»[١٣٨]. ويقول الزَّجّاجي:

«قد جاء في الشّعر شيء قلب فصير مفعوله فاعلاً وفاعله مفعولاً؛ فمنه قول الشّاعر(ويذكر البيت السّابق) فقلب الفاعل فصار مفعولاً؛ لأنَّ السّوءات هي الّتي تبلغ هجر»[١٣٩]، وهذا البيت لم يرد في كتاب سيبويه، رغم تناوله للمسألة. وكذلك لم يرد التعبير السّابق «النّصب أو الشيء الذي فاعله مفعول ومفعوله فاعل»[١٤٠]. وتتعدد أوجه الشبه في تناول بعض مسائل النّحو مثلما سبق كالشّبه في تناول نوعي ماذا[١٤١]، وفي الإسم الواقع بعد حتى[١٤٢]، وفي النّصب بالإغراء[١٤٣]، وفي النّصب الواجب للاستثناء المقدّم[١٤٤]، ويتجلّى الشّبه في التعبيرات والشّواهد والأمثلة؛ إذْ ليس هناك شبه بين كتابنا وكتاب سيبويه[١٤٥] بقدر وجوده بين كتابي الجمل، ويندرج تحت هذا النّوع منْ الشّبه ما سبق أنْ أشرنا إليه، وهو المثال: (أكلت السّمكة حتّى رأسها). وأوّل ورود لهذا المثال كان في كتاب المقتضب للمبرّد. ومثل هذه الأمثلة والشّواهد والتعبيرات ممّا يتردّد في حلقات الدّرس بين المشتغلين بالعلم في فترة زمنيّة واحدة؛ لذلك فهي على جانب كبير من الأهمّيّة في إثبات انتماء كتابنا إلى النّصف الأول من القرن الرّابع الهجري، حيث عاش (ابن شقير) الطّرف الثاني في النّزاع حول نسبة الكتاب.

هـ. الشّبه في بعض الاصطلاحات التي لم تعرفها كتبُ النّحو في عصر سيبويه:

وتمت الإشارة إلى بعض هذه الاصطلاحات سابقا ونجملها فيما يأتي:

١/هـ. مصطلح ما لم يسمّ فاعله: وسبق أنْ ذكرنا أنَّ أبا القاسم الزّجّاجي قد أشار إلى أنَّ هذا المصطلح ليس من ألفاظ البصريين؛ فهو مصطلح كوفيٌّ ولم يرد في كتاب سيبويه، وأشرنا إلى وروده في كتابي الجمل[١٤٦].

٢/هـ. مصطلح فعل الحال: أو الفعل الدائم، وسبق أن تعرّضنا له بالدّراسة وتوصّلنا إلى أنَّ هذا المصطلح لم يردْ عند سيبويه ولا البصريين من بعده[١٤٧]، ووجوده في جمل الزجّاجي وجملنا يدعم انتماءهما إلى عصر واحد، وذلك في ضوء اتفاقهما في المزج بين المصطلحات البصريّة والكوفيّة.

٣/هـ. مصطلح الإغراء: وهو لم يردْ لدى البصريين ولا الكوفيين قبل زمن (ابن شقير) والزجّاجي، وقد أشرنا إلى ذلك منْ قبل[١٤٨]. ووجوده في الكتابين معا يؤكد انتماءهما إلى عصر واحد، وكلُّ هذا يؤيد صحّة نسبة الكتاب إلى (ابن شقير). تلك هي أوجه الشبه التي تجمع بين كتابنا وكتاب الجمل للزّجاجي، وإذا كانت هذه الأوجه غير حاسمة في نسبة الكتاب لـ(ابن شقير) فحسبها أنّها تدعم هذه النسبة.

ثانيا: العلاقة بين الكتاب وكتاب (شرح القصائد السّبع الطّوال) لأبي بكر بن الأنباري:

الكتاب المذكور للأنباريّ ليس كتابا خالصا للنّحو، وإنّما هو شرح لنصوص من الشّعر يأخذ فيه النّحو جانبا محدودا، وتقتصر فيه المادّة النّحوية على ما تثيره نصوص الشّعر منْ قضايا وأبواب، وغالبا ما تعالج على عجل. وأبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) كان معاصرا لـ(ابن شقير)، وقد سلكا مسلكا واحدا، فكلاهما من البغداديين الذين غلَب عليهم الطابَع الكوفيّ، وعلى الرغم منْ عدم خلوص كتاب ابن الأنباري للنّحو، فالشّبه واضح بينه وبين كتابنا.

ويتجلّى هذا في غلَبَة الطابَع الكوفيّ على المصطلحات والآراء، وقد أوضحنا هذا في كتابنا؛ لذا سنقتصر هنا على توضيح هذين الجانبين لدى ابن الأنباري. أمّا المصطلحات الكوفيّة لديه فهي مثل صاحبنا، فيذكر الخفض بدلا من الجر[١٤٩]، والنّصب على فقد الخافض[١٥٠]، والتفسير بدلا من التمييز[١٥١]، والنّسق بدلا من العطف[١٥٢]، وما لم يسمَّ فاعله واسم ما لم يسم فاعله بدلا من الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل[١٥٣]. ولا التبرئة بدلا من لا النّافية للجنس[١٥٤]، والفعل الواقع وغير الواقع بدلا من الفعل المتعدّي واللازم[١٥٥]، والكناية بدلا من الضّمير[١٥٦]، وغير ذلك من المصطلحات الكوفيّة.

ولم يستعمل ابن الأنباري المصطلح الكوفيّ (القطع) وإنّما استعمل (الحال)[١٥٧]، كما أنّه استعمل بعض المصطلحات الكوفيّة التي عَدَل عنها صاحبنا مثل الصّلة بدلاً من الجار والمجرور والظرف، والمحل بدلاً من الظرف، والردّ بدلاً من العطف أحيانا والتّرجمة بدلاً من البدل[١٥٨]، وأمّا الآراء الكوفيّة فهي غالبة على كتاب ابن الأنباري، ونذكر بعض نقاط الالتقاء بين الكتابين في هذه الآراء:

١. زيادة الواو:

ففي تناوله لقول امرىء القيس (الطويل):

فلمّا أجَزْنَا سَاحَة الحيِّ وانْتَحى

بِنَا بَطْنُ خِبْتٍ ذِي قِفافٍ عَقَنْقَلِ

قال: «الواو مقحمة لمعنى التعجُّب»[١٥٩]. وذكر كثيرا من الشّواهد التي التقى فيها مع بعض ما ذكره صاحبنا منها البيت المذكور لامرىء القيس، وسبق أنْ تناولنا هذا الرأي لصاحب الجمل[١٦٠].

٢. الأمرُ مقتطعٌ منَ المضارع:

وهو رأيٌ كوفيٌّ يلتقي فيه ابن الأنباري مع صاحبنا فيقول: «وموضع قفا؛ جزم بلام ساقطة، والتقدير لتقفا فسقطت اللاّم والتّاء لكثرة الاستعمال ... وعلامة الجزم في (قفا) سقوط النّون»[١٦١]، فالأمر لديه معرب مقتطع

منْ المضـارع، وسبق توضـيح هذا الرأي لدى صاحبنا[١٦٢].

٣. الرّفع بالصّرف:

وقد أشرنا منْ قبل إلى أنَّ صاحبنا عدَّه وجهاً منْ وجوه الرّفـع، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ ﴾(المدثّـر:٦) يـرى أنَّ المضـارع مرفـوع بالصّرف فأصـله: ولا تمنن مسـتكثرا، ثمَّ صرف منْ منصـوب إلى مرفـوع، وقلنا بأنَّ هـذا رأي غريـب يأخذ طابَعـا كوفيّا، ولم نجده لدى أحد مـن النُّحاة[١٦٣]. وهذا الرأي نفسـه له صـدى عند أبي بكر بن الأنباري ففي تناوله لقول طرفة بن العبد (الطويل):

وإنِّي لأُمْضِي الهَمَّ عِنْدَ احْتِضارِهِ

بِعَوْجاءَ مِرْقالٍ تَروحُ وتَغتدي

يقول: «وتروح وتغتدي موضعهما نصب على الحال، لـو صرفتهمـا إلى فاعل لقلـت: رائحة وغادية»[١٦٤]. والفارق بين الاثنين؛ أنَّ صاحبنا فسَّرَ رفع المضـارع بالصَّـرف، أيْ بالتحوّل من الحال المفرد المنصوب إلى المضارع الذي استحقَّ الرّفع للصَّرف –كما يرى هو– أمَّا ابن الأنباري فاعتمد على الصَّرف في إثبات الإعراب المحلي للجملة الفعلية، ولا شك أنَّ كلام الأنباري أكثر قبولا منْ رأي صاحبنا.

٤. الرّفع على فقدانِ النّاصب:

وقد تحدَّثَ صاحبنا عن ذلك، وعَدَّه منْ وجوه الرّفع وهو خاصٌّ بالمضـارع؛ إذْ في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴿٨٣﴾ ﴾(البقرة:٨٣)، رأى أنَّ أصـله: «ألاَّ تعبدوا، فلما أسقط حرف النَّاصب رفع»[١٦٥]. وهذا التفسير موجود عند أبي بكر بن الأنباري، فعند تعرّضـه لقول طرفة بن العبد(الطويل):

ألا أيُّهذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغَى

وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ، هلْ أنْتَ مُخْلِدي؟

يقول: «من رفع (أشـهد) قال: لمَّا فقد المستقبل أنْ رفـع بالحرف الذي في أوّله، وقال الله تبارك وتعـالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾(الزمـر:٦٤)، أراد (أنْ أعبدَ) فلمَّا أسقط النَّاصب رفع»[١٦٦]. وسبق أنْ ذكرنا توجيـه سـيبويه للآيـة الأولى، وتوجيـه الخليل للآية الثانية، واختلاف التوجيهين عمَّا أوردناه هنا[١٦٧]، وصـاحبنا وابن الأنبـاري أعطيا هذا النَّوع من الرّفع صـبغة كوفيّة حين جعلاه على شـكل النَّصـب على فقدان الخافض؛ وإنْ كان الأول قـد أوهـم أنَّ فقدان النَّاصـب هو عامل الرّفـع(١٦٨)، أمَّا الثاني فنَّص علـى أنَّ العامل هو حرف المضارعة.

٥. عامل النّصب في المفعول لأجله فقدان الخافض:

وأوضحنا هذا عند صاحب الجمل، أمّا ابن الأنباري فيرى هذا الرأي أيضاً، فعند تعرّضه لقول طرفة بن العبد(الطويل):

وإنْ شِئْتُ لَمْ تُرْقِلْ، وإنْ شِئْتُ أَرْقَلَتْ

مَخافةَ مَلويٍّ مِنَ القَدِّ مُحْصِدِ

يقول: «المعنى منْ مخافة ملويٍّ، فلما أسقطت الخافض نصبت ما بعده على الجزاء»[١٦٩]، فكلاهما يرى هذا الرأي الذي انتقده أبو القاسم الزّجاجي كما أشرنا قبل[١٧٠].

٦. المضارع الواقع بعد لام التعليل وفاء السّببية ينصب بهما:

فقد تعرّض ابن الأنباريّ لذلك في أثناء تناوله بعض الأبيات. وسبق أنْ أشرنا إلى هذا الرأي عند صاحب الجمل وقلنا بأنّه رأي الكوفيين؛ أمّا الخليل بن أحمد والبصريون فيرون أنّه منصوبٌ بأنْ مضمرة وجوباً في نحو ذلك[١٧١].

٧. توجيه بعض الشّواهد:

ومثاله توجيه قول النابغة الذّبياني (الطويل):

كِليني لهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ

ولَيلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكواكِبِ

فكلاهما رأى أنّ فتح الفاء في (أميمة) يفسّر على وجهين: أوّلهما أنّه على التّرخيم منْ غير التّاء (يا أميم) ثمّ زيدت التّاء وبقي آخر الإسم مفتوحاً كما كان قبل زيادة التّاء، وثانيهما أنّه على إرادة النُدبة (يا أميمتا) ثم حذفت ألف الندبة وبقيت الفتحة، والتّوجيه الأوّل للخليل وتلميذه، أمّا الثاني فهو للكوفيين، ونسب الأنباري التوجيهين إلى الفرّاء وأبي العبّاس ثعلب[١٧٢]. تلك بعض أوجه الشّبه بين كتابنا وكتاب أبي بكر الأنباري، وهذه الأوجه ترجّح انتماء الكتابين إلى عصر واحد وإلى مذهب واحد هو المذهب الكوفيّ الذي يأخذ أحيانا من مذهب البصريين، وكلّ هذا يدعم نسبة الكتاب إلى (ابن شقير).

وبعد، فلعلّه قد اتّضح أنّ كتاب الجمل الذي دارت حوله هذه الدّراسة ليس للخليل بن أحمد الفراهيدي، فهو كتاب في النحو الكوفيّ، وتكشّف ذلك من غلبَة الآراء والمصطلحات الكوفيّة عليه، وهذا الطابَع الكوفيّ –إضافة إلى أمور أخرى– يرجّح نسبته إلى الطّرف الثاني في النّزاع حول نسبة الكتاب، وهو (ابن شقير).

خاتمة

اعتمدت هذه الدّراسة على أساسين:

الأوّل. كشف ملامح النّحو الكوفيّ في الكتاب حيث يظهر ذلك لقارئه من أوّل وهلة، وكان هذا الجانب هدفا أساسيا ومهمًّا للبحث؛ نظرا لقلّة مصادر النّحو الكوفيّ؛ إذ تقتصر هذه المصادر على عدد قليل منْ الكتبْ غير الخالصة للنّحو كمعاني القرآن للفرّاء، ومجالس ثعلب، وشرح القصائد السبّع لأبي بكر بن الأنباري؛ ومنْ ثمّ يُعدُّ (كتاب الجمل في النّحو) الذي دارت حوله هذه الدّراسة الكتاب الوحيد الخالص للنّحو الكوفيّ. وتمّ الكشفُ عنْ هذا الجانب في الكتاب منْ خلال المصطلحات والآراء الكوفيّة التي غلبت عليه، و أسهم في تأكيد عدم نسبة الكتاب للخليل بن أحمد؛ إذْ لا يعقل أنْ يخرج الخليل بن أحمد بنحوين مختلفين في المصطلحات والأفكار، فيملي على تلاميذه في البصرة النّحو كما صوّره كتاب سيبويه، ثمّ ينشيء نحوا آخر مختلفا عنْ سابقه، ويضمّنه كتابا لا يعلم به أحدٌ من تلاميذه؛ وأسهم هذا الجانب أيضا في ترجيح نسبة الكتاب إلى (ابن شقير) الذي عرف بميله وتعصّبه للمذهب الكوفي، كما كشف عنْ غموض كثير منْ مفاهيم النّحو الكوفيّ ، كمفهوم الصّرف والعماد والقطع وغير ذلك؛ مما يمكن إرجاعُه إلى ضياع مؤلفات هذا المذهب النحوي.

الثاني. ويقوم على افتراض السّؤال الآتي: أثمّة علاقة بين كتابنا وما كتبه النّحاة في عصر (ابن شقير)؟ فإذا ثبت وجود هذه العلاقة فإنّ نسبة الكتاب إلى (ابن شقير) تزداد رجحانا، وإلاّ فسوف تظلُّ نسبته غير محسومة لأحد بعد انتفائها عنْ الخليل.

وكان هذا هو السّبيل لتأكيد النّسبة إلى ابن شقير أو نفيها عنه. وذلك لضياع مؤلفات الرّجل وآرائه، فلا يمكن معرفة العلاقة بين نحوه وما ورد في كتاب الجمل، وتبيّن وجود بعض أوجه الشّبه بين كتابنا وكتابين آخرين ينتميان إلى ذلك العصر. وهما: كتاب الجمل في النّحو، لأبي القاسم الزّجّاجي، وشرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات، لأبي بكر بن الأنباري.

أمّا كتاب الزجاّجي فهو يشارك كتابنا في العنوان والهدف والمنهج، كما يشاركه في المزج بين المصطلحات البصريّة والكوفيّة، وإنْ افترقا في تغليب كلّ منهما المصطلحات التي تناسب مذهبه.

وكذلك هناك شبه واضح في تناول بعض المسائل النحويّة منْ حيث طريقة التناول والشّواهد والأمثلة، وهما في هذا يختلفان تماما عن طريقة سيبويه في تناول المسائل نفسها؛ ممّا يؤكد أنّ هذا الشّبه يرجع إلى المعاصرة، وظهر كذلك اشتراكهما في ذكر اصطلاحات نحويّة وأمثلة مصنوعة لم تعرفها

كتب النّحو في مراحله المتقدّمة في عصر الخليل وما بعده. ويبدو أنّ هناك علاقة واضحة بين الجانب النّحوي لكتاب أبي بكر بن الأنباري وكتابنا؛ لأنّهما يفصحان عنْ ميل واضح لمذهب الكوفيين في المصطلحات والآراء، وكلاهما يمزجان ذلك ببعض ملامح النّحو البصريّ. ومن خلال وجود علاقة شبه بين كتابنا والكتابين اللذين ينتميان إلى الفترة التي عاش فيها ابن شقير، يمكن الاطمئنان إلى رواية ابن مسعر(ت٤٤٢هـ) التي نسبت الكتاب إلى (ابن شقيرت٣١٧هـ) خاصّة بعدما أثبتناه منْ انتفاء نسبته إلى الخليل.

ويمكن إيجاز نتائج البحث فيمايأتي:

❁ كتاب الجمل الذي معنا يرجّح أنّه لـ(ابن شقير) للأسباب الآتية:

تردّدت نسبة الكتاب بين (الخليل) و(ابن شقير)، وقد انتفت نسبته إلى الخليل ولا يوجد ما يحول دون أن يكون لـ (ابن شقير). وتشير مقدّمة الكتاب إلى أنّ لصاحبه كتابَ (مختصر في النّحو) وقد ورد في ترجمات (ابن شقير) أنّ له كتابا يحمل هذا العنوان. الكتاب يغلب عليه المذهب الكوفيُّ مع بعض الملامح البصريّة، وهذا يوافق ما عرف عن (ابن شقير) الذي يُعدُّ من البغداديين الذين درسوا المذهبين؛ لكنّه مال إلى مذهب الكوفيين. وأخبر الزّجاجي بأنّ (ابن شقير)كان شديدَ التعصُّب مع الكوفيين على البصريين، وقد ظهر هذا التعصّب في بعض المواضع التي يخطّيء فيها صاحب الجمل آراء البصريين. هناك علاقة شبه واضحة بين كتاب الجمل الذي دارت حوله الدّراسة والمؤلفات النحويّة التي تنتمي إلى عصر ابن شقير، وهذا الشّبه ليس مما يمكن إرجاعه إلى اتباع اللاّحق للسّابق؛ بل هو مما يثبت الانتماء إلى عصر واحد.

❁ كتاب الجمل الذي معنا كتاب في النّحو الكوفيّ:

وتكمُن قيمتُه باعتباره أوّلَ كتابِ نحوٍ خالص يصلنا في المذهب الكوفيّ. وهو في هذا الإطار يظهر كثيرا من المصطلحات والآراء الكوفية، كما يظهر بعض المفاهيم الغامضة، وبعض الخلط في معالجة مسائل النحو. ولعلّ ذلك يرجع إلى عدم معرفتنا الكافية بنحو الكوفيين لضياع أكثر كتبهم.

الهوامش والإحالات

(١) الفـرّاء، يحيى بن زيـاد أبـو زكريا، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النّجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة العامة للكتاب والدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، السّنوات: ١٩٦٦، ١٩٧٣، ١٩٨١، ج١، ص ص٣٤ ٣٥.

(٢) انظر: الأنباري، أبو البركات (ت٥٧٧هـ)، الإنصـاف في مسائل الخـلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السّعادة، ١٣٨١هـ-١٩٦١م، ج١، صـ٢٤٥، م٢٩، وانظر: نفسه، ج ١، صـ٢٤٨، م٣٠، وانظر: ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل، المطبعة المنيرية، القاهرة ، د.ت، ج٧، ص٢١، وانظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط١، مكتبة الكليّات الأزهريّة، القاهرة، ١٣٢٧هـ، ج١، ص٢٢١.

(٣) تعرّض صاحب الجمل لنصب المضارع بعد فاء السّببيّة ورأى أنّه منصوب بالفاء، انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحّو، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٤٨.

(٤) عبادة، د. محمد إبراهيم، كتاب الجمل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد؛ دراسة تحليليّة، منشأة المعارف، الإسكندريّة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، ص ص٦٩ ٧٠.

(٥) يعني الفرّاء بالنّصب على الخروج (الحال) وقد عدّ بعض الباحثين أنّ الخروج عند الفرّاء بمعنى الصّرف والخلاف، ولكن كلام الفراء هنا يثبت خطأ ذلك. انظر: القوزي، د. عوض، المصطلح النّحوي، ط١، منشورات جامعة الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص١٨٨.

(٦) معاني القرآن، ج٣، ص٢٠٨.

(٧) انظر: كتاب الجمل للخليل؛ دراسة تحليليّة، ص٦٨.

(٨) السّابق، الصفحة نفسها.

(٩) السّابق، ص١٤٢، وانظر: نفسه، ص ص ص١٩٢، ١٩٧، ١٩٨.

(١٠) السّابق، ص٢١١.

(١١) يعني القطع عند الفرّاء قطع النّعت عنْ المنعوت؛ بأنْ يكون النعت نكرة والمنعوت معرفة؛ لذلك لا تجوز التبعيّة. انظر: معاني القرآن، ج١، الصفحات: ٧، ١١، ١٢، ٢٠٠، ٢١٢، ٢١٣، ٣٠٩.

(١٢) كتاب الجمل للخليل، ص٣٨.

(١٣) انظر: معاني القـرآن، ج١، ص ص ١٢ ١٣، وانظر: ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السّلام محمد هـارون، دار المعارف، ج١، ص ص ص٤٢، ٤٣، ٣٥٩، ٣٦٠، وهمع الهوامع، ج١، ص١١٣.

(١٤) ابن الأنباري، أبو بكر محمد (ت٣٢٨هـ)،

شرح القصائد السّبع الطوال، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، ط ٥، دار المعارف، مصر، ص٢٤.

(١٥) كتاب الجمل للخليل، ص ص٤٠ ٤١.

(١٦) انظر: الإنصاف، م ١٠٠، وشرح المفصّل، ج٣، ص١١٠، وهمع الهوامع، ج١، ص ص٦٧ ٦٨.

(١٧) انظر: معاني القرآن، ج١، ص ص ٥٢ ٤٠٩، وانظر: نفسه، ج٢، ص ص١٤٥ ٢١٢.

(١٨) انظر: السّابق، ج٢، ص ص٢٤٨ ٣٦١.

(١٩) همع الهوامع، ج١، ص٦٨.

(٢٠) كتاب الجمل للخليل، ص٢٧٠.

(٢١) همع الهوامع، ج١، ص٦٨.

(٢٢) انظر: السّابق، الصفحة نفسها.

(٢٣) كتاب الجمل للخليل، ص٣١٠.

(٢٤) السّابق، ص٢٦٣.

(٢٥) السّابق، ص١٦٧.

(٢٦) هذا المصطلح يقابله عند البصريين ما يسمّى: (الحذف والإيصال).

(٢٧) معاني القرآن، ج٢، ص٢٣٨.

(٢٨) منْ شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، انظر: جمعة، د. خالد عبد الكريم، شواهد الشّعر في كتاب سيبويه، ط٢، الدار الشرقيّة، مصر الجديدة، ١٤٠٩هـ—١٩٨٩م، ج١، ص١٥٠. وبلا نسبة أيضا في: شرح المفصل، ج٢، ص٤٨، وسيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ—١٩٨٢م، ج١، ص٢٩٨، ومجالس ثعلب، ص١٢٥، وهمع الهوامع، ج١، ص ٢٢٠.

(٢٩) كتاب الجمل للخليل، ص٩٥.

(٣٠) السّابق، نفسه.

(٣١) انظر: معاني القرآن، ج١، الصفحات: ١٧، ١٤٨، ٢٨٤، ٣٢٠، ٣٩٧، وانظر: نفسه، ج٢، ص ص ٥ ٤٢ ٢٣٨، وانظر: نفسه، ج٣، ص٢٤٣.

(٣٢) كتاب الجمل للخليل، ص ١٤٠.

(٣٣) انظر: معاني القرآن، ج١، ص٥٣.

(٣٤) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٢١١.

(٣٥) من الشّواهد النّحويّة التي لم يعرف قائلها، انظر: الكتاب، ج١، ص٣٧، ومعاني القرآن، ج٢، ص٣١٤، وانظر: المبرّد، أبوالعباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ، ج٢، ص٣٢١، وشرح المفصل، ج٧، ص٦٣، ونفسه: ج٨، ص٥١.

(٣٦) الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحق أبوالقاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: د. مازن المبارك، مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ—١٩٥٩م، ص١٣٩.

(٣٧) استخدم الفرّاء وثعلب وأبو بكر بن الأنباري التعبيرات الآتية: ألقى الحرف أو أسقطه أو حذفه أو إسقاط الخافض أو الصّفة أو إلقاءه أو نحو

ذلك. واستخدموا بقلّة (فقد الخافض) ولم أعثر لديهم على (فقدان)، انظر: معاني القرآن، ج١، الصفحات: ١٧، ١٤٨، ٢٨٤، ٣٢٠، ٣٩٧، ونفسه، ج٥، ص ص٤٢ ٢٣٨، ونفسه، ج٣، ص٢٤٣. ومجالس ثعلب، ج١، ص١٢٤، وانظر: نفسه، ج٢، ص ص ص٤٣٩ ٥٥٠ ٥٨٨، وشرح القصائد السّبع الطوال، ص ص ١٨٠ ١٩٣ ٢٠٢.

(٣٨) معاني القرآن، ج١، ص٢٣٣.

(٣٩) الإيضاح في علل النّحو، ص ص١٣١ ١٣٢.

(٤٠) انظر: السّابق، ص ص٧٩ –٨١.

(٤١) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٩٥.

(٤٢) انظر: الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحق أبوالقاسم ، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٢م، ج١، ص١٦٥.

(٤٣) كتاب الجمل للخليل، ص٨٧.

(٤٤) الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحق أبوالقاسم، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٤، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م، ص ٨٧.

(٤٥) انظر: معاني القرآن، ج٢، ص ٩٩ وما بعدها.

(٤٦) رأى د. محمد إبراهيم عبادة استخدام المصطلح للدّلالة علي نائب الفاعل أمراً غريباً. وما ذكرناه يوضّح أنّه لا غرابة في ذلك، انظر: كتاب الجمل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد؛ دراسة تحليليّة، ص ص٤٩ ٥٩.

(٤٧) كتاب الجمل للخليل، ص٢٢٦.

(٤٨) السّابق، ص١١٨.

(٤٩) انظر: ابن السّراج، أبو بكرمحمد، الأصول في النّحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م، ج١، ص٢٠٨.

(٥٠) كتاب الجمل للزّجاجي، ص٦٧.

(٥١) السّابق، ص٧٨.

(٥٢) انظر: معاني القرآن للفرّاء، ج١، ص ص ص١٧ ٧٩ ٢٢٥، وانظر: نفسه، ج٢، ص ص ص٣٣ ١٥٩ ٣٠٨.

(٥٣) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٤٥.

(٥٤)انظر: السّابق، ص٤٦.

(٥٥) انظر: السّابق، الصّفحات: ٥٦، ٨٧، ١٣٩، ١٧٣، ٢٩٤.

(٥٦) السّابق، الصفحات: ٦٨، ٩١، ٩٣، ١٣٥.

(٥٧) السّابق، نفسه، ص ص ٣٦ ٩١.

(٥٨) نفسه، ص ص ص١٣٥ ٢٧٩ ٣٢١.

(٥٩) نفسه، ص٢٦٩.

(٦٠) نفسه، ص٢٣٦.

(٦١) نفسه، ص٣٠٣.

(٦٢) نفسه، ص١٣٠.

(٦٣) انظر: نفسه، الصَّفحات: ٤١، ٤٢، ٤٧، ٧٣، ٧٤، ١٣٠، ١٦٧.

(٦٤) نفسه، ص١٥٨.

(٦٥) انظر: الإنصاف، ص ص ص ١٠٣ ٧١٧ ٧٢٢، م ١٠٣، وشرح المفصل، ج٢، ص١٦، ونفسه، ج٤، ص ص٢٣ ٢٤، وهمع الهوامع، ج١، ص٨٤.

(٦٦) كتاب الجمل للخليل، ص ص٣٠٠ ٣٠١.

(٦٧) انظر: الإنصاف، ص ص٢٦٦ ٢٧٢، م٣٥، وانظر: الكتاب، ج٢، ص٣٣٥، المقتضب، ج٤، ص٤٠٩.

(٦٨) رأى ابن هشام أنَّ الفرّاء وافق رأي الكوفيين في هذه المسألة، والنّص الذي أوردناه يثبت خلاف ذلك. انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله، مغني اللبيب عنْ كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المدني، القاهرة، ص٧٣.

(٦٩) معاني القرآن، ج٢، ص٢٨٧. وانظر: نفسه، ج١، ص٨٩.

(٧٠) انظر: كتاب الجمل للخليل، الصَّفحات: ٤٨، ٢١٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٩.

(٧١) انظر: الإنصاف ، المسائل: ٧٦، ٧٩، ٨٢، ٨٣.

(٧٢) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٦٨.

(٧٣) انظر: الإنصاف، ص٥٥٥، م٧٥.

(٧٤)كتاب الجمل للخليل، ص٨٨.

(٧٥) انظر: الإنصاف، ص٤٥٦، م٦٤.

(٧٦) كتاب الجمل للخليل، ص٢٠٠، وانظر: الإنصاف، ص٥٥٠، م ٧٤، وشرح المفصل، ج٧، ص١٢.

(٧٧) كتاب الجمل للخليل، ص٢٨٩، والقراءة بسكون (أوْ) لأبي جعفر وشيبة وابن عامر ونافع، انظر: الأندلسي، أبوحيّان، البحر المحيط، ط٢، دار الفكر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ج٧، ص٣٥٥.

(٧٨) كتاب الجمل للخليل، ٢٨٩.

(٧٩) انظر: الإنصاف، ص٤٧٨، م٦٧، وانظر: مغني اللبيب، ج١، ص٦٢.

(٨٠) كتاب الجمل للخليل، ص٢٩٣.

(٨١) انظر: الإنصاف، ص٤٧٨، م٦٧، ومغني اللبيب، ج١، ص٦٤.

(٨٢) انظر: كتاب الجمل ٩٣، والإنصاف، ١٦٥ص، م١٩٠.

(٨٣) كتاب الجمل للخليل، ص١١٥.

(٨٤) انظر: الكتاب، ج٢، ص ص١٢٥ ١٢٦.

(٨٥) معاني القرآن، ج٣، ص ص١٤٦ ١٤٧.

(٨٦) انظر: البحر المحيط، ج٨، ص٢٥٠.

(٨٧) انظر: الإنصاف، ص٢٥٨، م ٣٣.

(٨٨) الإيضاح في علل النحو، ص٨١.

(٨٩) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٨٥،

والإنصاف، ص٣٦٦، م ٥٣.

(٩٠) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص١٣٧، والإنصاف، ص٣٢٣، م ٤٥. وانظر: الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٢، ص٢٠٨.

(٩١) كتاب الجمل للخليل، ص١٣٥.

(٩٢) انظر: الإنصاف، ص٣٨٢، م٥٦.

(٩٣) كتاب الجمل للخليل، ص١٨٥.

(٩٤) انظر: الإنصاف، ص٥٢٤، م٧٢.

(٩٥) كتاب الجمل للخليل، ص٢٦٦.

(٩٦) انظر: همع الهوامع، ج١، ص ص٦٠ ٦١، وشرح المفصّل، ج٣، ص٩٦.

(٩٧) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٢٧٩.

(٩٨) انظر: الكتاب، ج٣، ص٤٨١، وهمع الهوامع، ج٢، ص١٨٦.

(٩٩) كتاب الجمل للخليل، ص١٨٥.

(١٠٠) انظر: شرح المفصل، ج٢، ص٣٠، والإنصاف، ص٨٢، م١٢، وهمع الهوامع، ج٢، ص١١٤.

(١٠١) كتاب الجمل للخليل، ص٢٥٥.

(١٠٢) انظر: السّابق، ١٣٤، وانظر: البحر المحيط، ج٦، ص٢٢٥.

(١٠٣) انظر: الإنصاف، ص٦٤٠، م٩٠، وشرح المفصل، ج٨، ص٧٢، ومغني اللبيب، ج١، ص٢٣٢.

(١٠٤) كتاب الجمل للخليل، ص٣٠١.

(١٠٥) انظر: معاني القرآن، ج١، ص٨، ومجالس ثعلب، ج١، ص١٣١.

(١٠٦) مغني اللبيب، ج١، ص٢٤٥، وانظر: النّحاس، أبو جعفر، إعراب القران، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج١، ص٢٢.

(١٠٧) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٨٣، والكتاب، ج٢، ص١٨٧، وهمع الهوامع، ج٢، ص١٤٢.

(١٠٨) كتاب الجمل للخليل، ص٣٠٢.

(١٠٩) انظر: الرُّمّاني، أبو الحسن، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، دار نهضة مصر، ص٨٤.

(١١٠) انظر: الكسائي(ت٢٤٧هـ)، أبو الحسن علي بن حمزة، معاني القرآن، ط١، جمعه عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٤٧. وانظر: الأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، دار المعارف، مصر، ١٤١٢ هـ-١٩٩٨م، ج٣، ص١٠٥.

(١١١) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص١٨٤.

(١١٢) انظر: مغني اللبيب، ج١، ص١٢٨.

(١١٣) انظر: الكتاب، ج١، ص٢٩٧، والإنصاف: ص٢٤٨، م ٣٠، وشرح المفصل، ج٨، ص٥٠.

(١١٤) انظر: الكتاب، ج١، ص ص٣٧ ٣٨،

والزَّجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة، ١٩٦٣، ج١، ص ص١٠٦ ١٣٠، وشرح المفصل، ج٨، ص٥٠.

(١١٥) انظر: كتاب الجمل للخليل، ج٢، ص٤٢٣.

(١١٦) انظر: الإنصاف، ج١، ص٥١، م٦، وشرح التصريح على التوضيح، ج١، ص١٩٨.

(١١٧) كتاب الجمل للخليل، ص١٢٧.

(١١٨) انظر: الإنصاف، ج١، ص١٧٦، م٢٢.

(١١٩) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص١١٨، والإنصاف، ج١، ص٤٤، م٥.

(١٢٠) يرى الكوفيون؛ أنَّ (لولا) تعمل فيه الرفع، ولم يخصّه صاحب الجمل بوجه منْ وجوه الرَّفع.

(١٢١) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٣٦، والإنصاف، ج١، ص٧٨، م١١.

(١٢٢) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٥٠، والإنصاف، ج١، ص١٢٦، م١٥.

(١٢٣) يرى الكوفيون أنَّهما اسمان، وذكرهما صاحب الجمل تحت عنوان: (النصب بساء ونعم وبئس وأخواتها)، ويقصد نصب التمييز معها، وكلّ ما ذكره معهما أفعال، انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٧٠، والإنصاف، ج١، ص٩٧، م١٤.

(١٢٤) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٤٥، والإنصاف، ج٢، ص٨٢١، م١٥.

(١٢٥) انظر: كتاب الجمل للزجاجي، ص٤٠١.

(١٢٦) انظر: ابن النَّديم، أبو الفرج محمد بن إسحق، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص٩٩، وانظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرّواة عنْ أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ج١، ص٣٢٥. وأشار الدكتور فخر الدين قباوة إليها، لكنَّه عدَّ كتاب الخليل أسبق منْ هذه الثلاثة، والكتابان الآخران مفقودان. ويبدو أنَّ التسمية بالجمل يقصد بها المعنى اللغوي وهو الأشياء المتجمعة غير المتفرقة، وليس المقصود به المعنى الاصطلاحي النّحوي.

(١٢٧) انظر: كتاب الجمل للخليل، الصفحات: ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ١٢٨، ١٢٩.

(١٢٨) يكاد الزَّجاجي لا يستخدم مصطلح (الجر) في كتاب الجمل. انظر: ١٣، ٦٨، ٦٩، ٧٠.

(١٢٩) انظر: كتاب الجمل للزجاجي، الصفحات: ١٤، ٦٠، ٧٠، ٩٤، ١٠٣، ٢٣٧.

(١٣٠) كتاب الجمل للخليل، ص٤٩.

(١٣١) كتاب الجمل للزجاجي، ص٩٩.

(١٣٢) الكتاب، ج١، ص٧٢.

(١٣٣) كتاب الجمل للخليل، ص١٢٠.

(١٣٤) كتاب الجمل للزجاجي، ص٤٩.

(١٣٥) انظر الكتاب: ج١، الصفحات: ٦٩، ٧٠، ١٣٤، ١٧٦، وانظر: نفسه، ج٣، ص ص ص٧٢

٧٣ ١٦٥، والمقتضب، ص١٤٤.

(١٣٦) يتناول سيبويه (كان) التامّة ولا يذكر الشّاهدين، ويذكر الآية في مكان آخر. انظر: الكتاب ج١، ص ص٤٦ ٤٧ ٢٦٠.

(١٣٧) الشّاهد للربيع بن ضبع الفزاري، انظر: السجستاني، أبو حاتم (ت ٢٥٥هـ)، المعمّرون والوصايا، تحقيق: عبد المنعم عامر، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م، ص٦، وانظر: خزانة الأدب، طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ-١٨٨١م، ج١، ص٣٠٦.

(١٣٨) كتاب الجمل للخليل، ص ص٥٠ ٥١.

(١٣٩) كتاب الجمل للزجاجي، ص٢٠٣.

(١٤١) الكتاب: ج١، ص٢٨٧.

(١٤٠) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص١٥٩، وكتاب الجمل للزجاجي، ص ص٣٤٩ ٣٥٠.

(١٤١) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص١٨٤، وكتاب الجمل للزجاجي، ص ص٦٨ ٦٩.

(١٤٢) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٥٤، وكتاب الجمل للزجاجي، ص٢٤٤.

(١٤٣) انظر: كتاب الجمل للخليل، ٢٩٨، وكتاب الجمل للزجاجي، ٢٣٤.

(١٤٤) اختيار كتاب سيبويه هنا مقصود لأمرين: أولهما: أنّه يصور النّحو في عصر الخليل الذي هو طرف النزاع في هذا الكتاب، وثانيهما: أنّ النُّحاة جميعاً كثيرا ما يكررون شواهد سيبويه وأمثلته وتعبيراته، ووجود اتفاق بين كتابي الجمل، مخالفين في ذلك سيبويه، يدعم انتماءهما إلى بيئة علمية واحدة.

(١٤٥) انظر: ص١٣ من هذا البحث.

(١٤٦) انظر: ص١٢ من هذا البحث.

(١٤٧) انظر: ص٣٤ من بحث «كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد؛ دراسة توثيقية».

(١٤٨) انظر: شرح القصائد السبع، ص ص ص٢٩ ٣٣ ٨٨.

(١٤٩) انظر: السّابق، ص ص١٩٣ ٢٠٢.

(١٥٠) انظر: السّابق، ص ص ص١١ ٢٠٩ ٢٤١.

(١٥١) انظر: السّابق، ص ص ص٨ ١٠ ٦١.

(١٥٢) انظر: السّابق، الصفحات: ١٣، ٩٤، ٤٨، ٩٤، ١١١، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩.

(١٥٣) انظر: السّابق، ص٢٨٨.

(١٥٥) انظر: السّابق، ص٢٨٧.

(١٥٦) انظر: السّابق، ص٥٤.

(١٥٧) انظر: السّابق، الصفحات: ٣٨، ٤٨، ٥٨، ٢١٤، ٢١٨، ٢٤٩.

(١٥٨) انظر: السّابق، الصفحات: ١١، ٨٠، ٩٢، ١٨٢، ١٩٢، ٢٩٠.

(١٥٩) السّابق، ص ص٥٥ ٥٦.

(١٦٠) انظر: ص١٧ من البحث، وكتاب الجمل للخليل، ص٢٨٨.

(١٦١) شرح القصائد السّبع، ص١٨.

(١٦٢) انظر: ص١٩ من البحث، وكتاب الجمل للخليل، ص١٨٥.

(١٦٣) انظر: ص٣ من البحث، وكتاب الجمل للخليل، ص١٤٢.

(١٦٤) شرح القصائد السبع، ص١٥١، وانظر: نفسه، ص١٥٤.

(١٦٥) كتاب الجمل للخليل، ص١٤٠ص١٤٢.

(١٦٦) شرح القصائد السبع، ص ص١٩٢ ١٩٣.

(١٦٧) انظر: ص٢٣ منْ بحث «كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد؛ دراسة توثيقية».

(١٦٨) يرى صاحب الجمل أنَّ أحرف المضارعة هي عامل الرفع في المضارع. انظر: كتاب الجمل، ص٢٠٠.

(١٦٩) شرح القصائد السبع، ص١٨٠.

(١٧٠) انظر: ص٩ من هذا البحث.

(١٧١) انظر: ص١٦ من بحث «كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد؛ دراسة توثيقية»، وكتاب الجمل للخليل، ص٤٨.

(١٧٢) انظر: كتاب الجمل للخليل، ص٨٤، وشرح القصائد السّبع، ص٤٣، والكتاب لسيبويه، ج٢، ص٢٠٧، وانظر: نفسه، ج٣، ص٣٨٢.

المصادر والمراجع

❁ ابن السّراج، أبو بكر محمد، الأصول في النّحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

❁ ابن النّديم، محمد ابن إسحاق أبو الفرج، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

❁ ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن، المحلّى(وجوه النصب)، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت.

❁ ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

❁ ابن هشام، أبو محمد عبد الله، مُغني اللبيب عنْ كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المدني، القاهرة.

❁ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصّل، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ت.

❁ الأزهري، أبومنصور، معاني القراءات، ط١، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ود. عوض القوزي، دار المعارف، مصر، ١٤٠٢هـ-١٩٩١م.

❁ الأزهري، خالد، شرح التّصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ت.

❁ الاسترآباذي، رضيّ الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

❁ الأنباري، أبوالبركات (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السّعادة، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.

❁ الأنباري، أبوبكر، شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات، ط٥، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

❁ الأندلسي، أبو حيّان، البحر المحيط، ط٢، دارالفكر، عمّان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

❁ البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ-١٨٨١م.

❁ ثعلب، أبو العباس، مجالس ثعلب، ط٣، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، د.ت.

❁ جمعة، د. خالد عبد الكريم، شواهد الشّعر في كتاب سيبويه، ط٢، الدار الشرقيّة، مصر الجديدة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

❁ الرّمّاني، أبو الحسن، معاني الحروف، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، دار نهضة مصر.

❁ الزّبيدي، محمد مرتضى، طبقات النّحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

❁ الزّجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق، إعراب القرآن المنسوب للزّجاج، تحقيق: إبراهيم الإبياري، القاهرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

❁ الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحق أبو القاسم، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٤، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

❁ الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحق أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: د. مازن المبارك، مكتبة العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.

❁ الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

❁ السجستاني، أبوحاتم، المعمّرون والوصايا، تحقيق: عبد المنعم عامر، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.

❁ سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

❁ السّيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط١، مكتبة الكليّات الأزهريّة، القاهرة، ١٣٢٧هـ-١٩٠٩م.

❁ عبادة، د. محمد إبراهيم، كتاب الجمل في النّحو المنسوب للخليل بن أحمد؛ دراسة تحليليّة، منشأة المعارف، الإسكندريّة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

❁ الفرّاء، يحيى بن زياد أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجّار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة العامة للكتاب والدار المصريّة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، السّنوات: ١٩٦٦م، ١٩٧٣م، ١٩٨١م.

❁ الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحّو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

❁ القفطي، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرّواة على أنباه النُّحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠١ هـ-١٩٨١م.

❁ القوزي، د. عوض، المصطلح النّحوي، ط١، منشورات جامعة الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

❁ الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، معاني القرآن ، جمعه عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م.

❁ المبرّد، أبوالعباس محمد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

❁ النّحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.